الجمهورية الجزائرية الديمقراطية العشبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان :العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية فرع : علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

رقم : .....

العنوان:

تقييم تجربة التكامل الاقتصـــــــادي في التجمعات الاقليمية العربية

دراسة حالة مجلس التعاون – الخليجي –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبتين:

- بوديسة نورة
- أسعيد مريم

إشراف الدكتور:

- طيبي طيب

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عايد لمين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة المسيلة	رئيسا
طيبي طيب	أستاذ محاضر "ب"	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
غربي حمزة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لاعلم لنا إلا ماعلمتنا انك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

(الآية 32 من سورة البقرة)

كلمة شكر وعرفان

بعد انهائنا لهذا العمل أتوجه بقلب ضارع لله عز وجل بالحمد والشكر فله الفضل والمنة.

ثم الشكر لأبي الفاضل سندي وأنيسي المعين ولأمي الغالية حفظها الله ورعاها.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور: طيبي طيب

الذي كان له فضل تأطير هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه .

والى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد....

إهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالنعم
مالك الملك ذي الجلال والإكرام
الذي أمدني بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل، يا منبع
التوفيق و ميسر الأعمال، الذي أنار لي الدرب
وسخر لي الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا
العمل الذي أهديه:
إلى الذي صدق فيهما قول العزيز والدي الكريمين
(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما
ربياني صغيرا).
إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم وينطلق اللسان
إخوتي.
ولا أنسى صديقاتي العزيزات و زملائي دفعة ماستر اقتصاد
دولي 2018 .

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

كلمة شكر وعرفان	III
إهداء	IV
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	X
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي	8
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي	8
المطلب الثاني: أسس التكامل الاقتصادي وأهميته	12
المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	15
المبحث الثاني: تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	18
المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي العربي	18
المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته	22
المطلب الثالث: مقترحات لدعم تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	29
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	

تمهيد: 36

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي 37

المطلب الأول: دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي 37

المطلب الثاني: تأسيس مجلس التعاون الخليجي 42

المطلب الثالث: أجهزة مجلس التعاون الخليجي 44

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الراهنة 47

المطلب الأول: عملية التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 47

المطلب الثاني: انجازات مجلس التعاون الخليجي 54

المطلب الثالث: تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 57

خلاصة الفصل. 65

الفصل الثالث: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد 67

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 68

المطلب الأول: الإحصائيات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015 68

المطلب الثاني: الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي 73

المطلب الثالث: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 77

المبحث الثاني: التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية 2015 82

المطلب الأول: مؤشرات أداء التجارة الخارجية في الدول العربية 2015 84

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية مع العربية 84

المطلب الثالث: مؤشرات التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عامي 2014 – 2015 93

خلاصة الفصل 95

خاتمة

قائمة المراجع

ملخص

فهرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مجلس دول التعاون الخليجي	**69**
02	السكان في دول مجلس التعاون الخليجي 2011 –2014	**70**
03	الكثافة السكانية (نسمة/كم²) لدول مجلس التعاون الخليجي 2013 – 2014	**71**
04	مساحة (كم²) دول مجلس التعاون الخليجي 2013 – 2014	**72**
05	إنتاج النفط (ألف برميل يوميا) في دول مجلس التعاون الخليجي	**74**
06	إنتاج الغاز(مليون قدم مكعب يوميا) في دول مجلس التعاون الخليجي	**75**
07	إنتاج المياه(مليار جالون) في دول مجلس التعاون الخليجي	**77**
08	التجارة البينة للصادرات(مليار دولار أمريكي) لدول مجلس التعاون الخليجي	**79**
09	التجارة البينية للواردات (مليون دولار أمريكي)غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي	**79**
10	حجم التبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي	**81**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	السكان في دول مجلس التعاون الخليجي(مليون نسمة)	71
02	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار للدول العربية 2017	83
03	تطور قيمة إجمالي الصادرات(مليار دولار) لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عامي 2014 – 2015	85
04	تطور قيمة الواردات السلعية(مليار دولار) لدول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية عامي 2014 – 2015	86
05	معدل تغير إجمالي الصادرات السلعية للشركاء التجاريين العرب مع دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2014 – 2015	86
06	معدل تغير إجمالي الواردات السلعية للشركاء التجاريين العرب مع دول مجلس التعاون الخليجي عامي 2014 – 2015	87
07	إجمالي الصادرات السلعية(مليار دولار) لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية بين عامي 2014 – 2015	88
08	التركيب السلعي لإجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي عام 2015	89
09	التركيب السلعي لإجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي عام 2015	89
10	الميزان وحجم التبادل التجاري(مليار دولار) لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية 2015	90
11	قيمة إجمالي الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية 2015	91

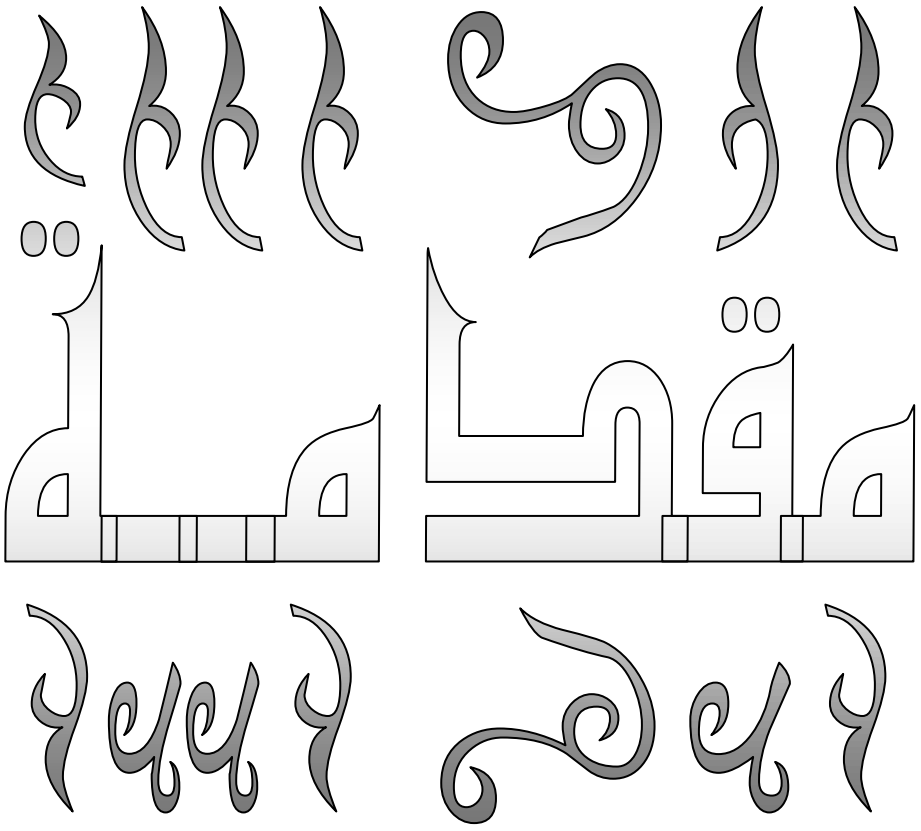
مقدمة

مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا في مجال التكامل الاقتصادي.

ففي الواقع قامت الكثير من الاتحادات الناجحة المبنية على الميزات الاقتصادية وعلى قواعد التنافس واتساع المنافذ الخارجية كالاتحاد الأوروبي واتحاد شمال أمريكا وغيرها.

واتسعت كذلك مساحة التفكير من فانير، وميد، وتنبرجن إلى رواد تجديد الفكر الاقتصادي في الوقت الحالي حيث قاموا بدراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي واتجاهات التكاملية، وما يتبعها من زيادة في حجم التبادل وتوسع الأسواق ،وكسب كثيرا من الامتيازات على المستوى الكلي كإحداث فوائض في ميزان المدفوعات خاصة في بنوده المتعلقة بحركة رؤوس الأموال.

تبقي التجربة العربية تحمل، كثيرا من التحديات والصعوبات المتعلقة بالتكامل القطاعي، لكن اقرب تجربة لنجاح هي تجربة دول الخليج العربية، نظرا للتقارب الثقافي والسياسي كذالك المصالح المشتركة التاريخية التي تجمع هذه البلدان.

الإشكالية العامة

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

- إلى أي مدى ساهم نهج التعاون الاقتصادي الخليجي في تعزيز مسار التكامل الإقليمي لدول الخليج العربية؟
- **الأسئلة الفرعية:**

وتندرج عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهو التكامل الاقتصادي العربي؟
2. ماهي مراحل التكامل العربي ومعوقاته؟

3. ما هو الدافع إلى التكامل الخليجي وما هي أهم أهداف مجلس التعاون الخليجي ومجالات التعاون الاقتصادي؟

4. ما هي أهم انجازات وإخفاقات هذا التكتل الخليجي؟

- **فرضيات الدراسة**

1.التكامل الاقتصادي العربي يمكن أن يرتقي إلى الأفضل كما يمكن تحقيق تجارب ناجحة ومن بينهم تجربة التعاون الخليجي العربي.

2.كلما توفرت عوامل سياسية ،اقتصادية ، ثقافية واجتماعية وتدعمت بإرادة سياسية كلما عزز ذلك إمكانية تحقيق تجربة تكاملية ناجحة.

3.كلما واجهت الدول الخليجية تحديات مشتركة في الشؤون الاقتصادية والأمنية كلما ساعدها في تعزيز المسار التكاملي .

4.رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.

- **أهمية الدراسة**

1.هذا الموضوع مناسب ومهم للدول العربية من أجل أن تقف موقف محفز من أجل تكاملها.

2.هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للباحثين معلومات تتعلق بمسار تطور العلاقات بين دول التعاون الخليجي العربية.

3.هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للمكتبات معلومات عن دور العوامل المساعدة التي تلعب دورا كبيرا في دفع دول الخليج العربية باتجاه الاتحاد.

- **الهدف من الدراسة**

يهدف هذا البحث إلى الأهداف التالية :

1. التعرف على أهمية التكامل الاقتصادي العربي.
2. التعرف على دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي و تقييم أداءه.
3. تحديد أهم المراحل للتكامل والمعوقات التي تواجهه من أجل تفاديها مستقبلا.
4. توضيح أهم المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير في طريق الاتحاد.

- **أسباب اختيار الموضوع**

1. ظهور التكامل بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد نجاح الاتحاد الأوروبي، ولكون مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية التي حققت مستوى مقبول من التكامل مقارنة مع الدول العربية الأخرى.
2. هذا الموضوع يتعلق بالتخصص.
3. تذكير وتحريك الدول العربية بأولوية التكامل الاقتصادي العربي.

- **المنهج المتبع**

في هذه الدراسة سوف نستخدم المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي ،بالإضافة إلى استعمال الإحصاءات لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر.

- **صعوبات البحث:**

صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع نظرا لحداثة التجربة وعدم اكتمالها بصفة نهائية .

- **الدراسات السابقة**

– دراسة لمحسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة تناولت موضوع التكامل الاقتصادي في الوطن العربي واهم التحديات والعراقيل التي تواجهه لإتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي للقضاء على التبعية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة الى الاليات التي تساعد على الوصول لتحقيق التكامل العربي .

– مذكرة ماجيستير لخالد محمد خليل منزلاوي:التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها، تناولت مجالات وانجازات التعاون مستوى التجارة البينية، و قد توصلت الدراسة إلى أن التكامل التجاري والاقتصادي يتطلب تطور وتوسع في تشكيلة السلع محل التجارة بالإضافة إلى عمل تنسيقي على مستوى مختلف القطاعات.

- **حدود الدراسة**

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة مابين 2011 –2016.

الحدود البشرية: شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

- **محتوى الموضوع**

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة من خلال تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول يخصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي لهذا الموضوع حيث سنتطرق فيه إلى ماهية التكامل الاقتصادي العربي، بتعريف التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته ببعض المفاهيم، ودرجات التكامل الاقتصادي وماهي مراحل ومقومات التكامل الاقتصادي العربي.

أما الفصل الثاني سنتناول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالتطرق إلى دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي، وانجازاته والتحديات التي تواجه دول المجلس في مسيرتها التكاملية.

أما الفصل الثالث سنتطرق فيه إلى تقييم عملية التكامل لمجلس التعاون الخليجي بتقديم بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية 2015.

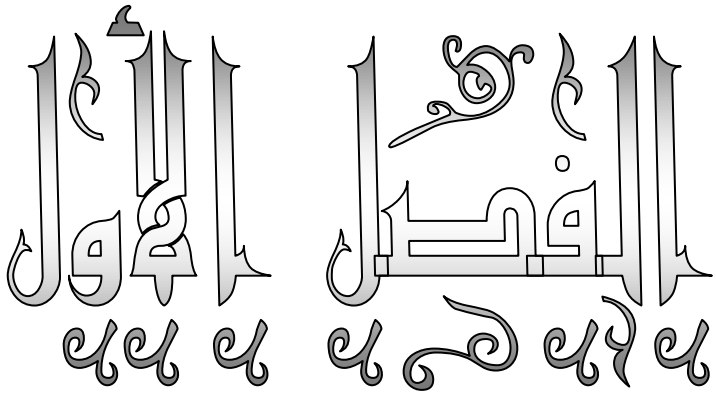

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

أصبحت التكتلات الاقتصادية موضوع بحث واهتمام خاص في العالم وذلك بعد قيام السوق الأوربية المشتركة التي برهنت وأكدت على أهمية التكامل الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدولة متكاملة اقتصاديا، بما أنها كانت تعيش أوضاعا سيئة بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصادها ومزقت وحداتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفياتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجود عوائق تجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوربية الغربية، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي أدى إلى حد من تطور حجم التجارة الخارجية.

كما تؤكد دراسة وتجارب هذه التكتلات الاقتصادية الدولية ضرورة العمل الاقتصادي فيما بينها وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء.

وتعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، لذلك خصصنا مبحثين تناولنا في الأول ماهية التكامل الاقتصادي العربي، وفي الثاني تكلمنا على كيفية تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي

يعتمد التكامل بين مجموعة من الدول على مدى توافر مقومات أساسية لدى كل دولة من دول العالم وذلك بمراعاة الشروط الضرورية للتعاون المتكامل، وتبادل المنافع بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية بالإضافة إلى توافر الإرادة الجماعية لدى القيادات السياسية في اتخاذ القرارات الضرورية لتجسيد المعنى الفعلي للتكامل.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين خاصة العرب منهم، يستخدمون كلمة " **تكامل** " كمرادف لكلمة " اندماج " على الرغم أن الثانية أعمق، ومرحلة متقدمة من الأولى ويترجمون كلمة integration" "باللغة الأجنبية التي هي للمرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية complementarities" بينما المصطلح الثاني يقابله integrati" " أما أرنست هاسE,HAAS" فقد عرف التكامل على انه مسار أو عملية" PROCESS" بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل دائما وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع واشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية.[1]

التكامل الاقتصادي الإقليمي يكمن في الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.[2]

أما Tinbergen تنبرجن فيرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها Balassa، هو عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية ويسعى لإزالة العقبات أمام هذا التعاون.[3]

---

[1] هشام صاغور، دور النخبة السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية –الواقع والرهانات، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 52

[2] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 83

[3] Peter Robson, Economic Integration in Africa, 1968, p 55

ويذهب " فيلب جاكوبPHILIP JACOP" " "إلى أن التكامل السياسي يشكل إحساسا بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم.[1]

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي العربي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي كما ورد في وحدة أبحاث الشرق الأوسط هو انه عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى، وبالتالي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج الأزمة لاستغلال ثروته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله.[2]

تعريف بيلا بلاسا حيث يقول بأنه عملية وحالة فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول متخلفة وإذا نظرنا إلى أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفريق بين الاقتصاد والقومية.

ويعرف البعض التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاتها المتصاعدة.[3]

---

[1] يوسف حلياوي،_مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي "المستقبل العربي"، بيروت، نركز دراسات الوحدة العربية، العدد 98، د.ت.ن، 1987، ص 272.

[2] زايد مراد، التكامل الاقتصادي العربي – العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 2-3 .

[3] بالحبيب ليلى، وشيبة مفيدة، التكامل الاقتصادي وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص 9

ويعرفه بالاسا على أنه عملية تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل وتتميز بمحافظة الوحدات الاقتصادية المعينة على خصائصها المتميزة.

وتعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على أنه "ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والقوى الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية والتنموية فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

ومفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ معناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، ومرورا بأشكال أقوى من التجمع الاقتصادي حتى تصل إلى شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة بمعنى الاندماج أو التكامل التام بين اقتصاديات الدول العربية.[1]

الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

تختلف أهداف ودوافع التكامل الاقتصادي العربي وتتمثل هذه الدوافع أساسا في الدوافع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتمثل الدوافع الاقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لما لها من أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها، وتتمثل هذه الدوافع الاقتصادية في:[2]

1. اتساع حجم السوق:

يمثل عقبة أساسية تعترض التوسع في الإنتاج بسبب كون أن معظم الدول العربية منها ذات الحجم السكاني المنخفض يرافقه دخل منخفض وبالتالي قوة شرائية محدودة لا تتيح توسيع السوق أمام العديد من هذه الدول، وهذا ما يؤدي إلى ضعف الحافز لدى هذه المشروعات على التوسع، وفي الوقت الذي يوفر التكامل سوق واسعة أمام منتجات الدول المتكاملة، وهذا ما سيؤدي إلى اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من

[1] دقيش ليلى شيبة مفيدة، التكامل الاقتصادي آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2012/2011، ص 10

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 180-184

تحقيق الحافز على هذا التوسع وما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد والطاقات الإنتاجية القائمة وبالذات غير المستغل منها والذي يتسع وجوده في العديد من الدول العربية بالنسبة لعدد غير قليل من مشاريعها الإنتاجية، إضافة إلى أن اتساع حجم السوق يتيح الحجم الكبير من الإنتاج والذي يسمح بتحقيق وفرات مرتبطة بهذا الحجم وبالتالي فإن انخفاض حصة الوحدة المنتجة منها نتيجة الحجم الكبير للإنتاج سيؤدي إلى خفض التكلفة بدرجة ملموسة وبالتالي الأسعار ومن ثم القدرة على المنافسة ويتم ذلك على الدول المتكاملة فحسب وإنما يمكن أن يمتد الأمر ليتم تصدير بعض المنتجات إلى الدول الأخرى، كما أن اتساع حجم السوق يتيح درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل بحيث يتم الانتفاع من الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول وتقوم بإنتاج السلع التي تكون تكلفتها أقلا نسبيا من تكلفة إنتاج السلع في الدول الأخرى المتكاملة وبالتالي يتم تبادل السلع المنتجة بين هاته الدول ولا شك أن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة والسعر واستفادة الدول المتكاملة وزيادة قوتها التفاوضية مع العالم الخارجي في مجال التصدير والاستيراد وهذا ما سيسمح بتحسين شروط التبادل الدولي وتعديلها لصالح دول التكامل أي الحصول على عائد أكبر من صادراتها.

2. زيادة التشغيل:

إن التكامل يسمح للدول المتكاملة فيما بينها من زيادة فرص التشغيل من خلال اتساع حجم سوق العمالة لتشمل جميع الدول المتكاملة و هذا ما سيساهم في زيادة انتقال العمال بين الدول المتكاملة دون شرط، بالإضافة إلى ما يوفره التكامل من إمكانات أكبر لتطوير نوعية عنصر العمل عموما، نتيجة تنوع النشاطات الاقتصادية و توسعها و تحديثها بعد التكامل.

3. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

تسمح عملية التكامل العربي بتوفير إمكانات أكبر لاتساع الإنتاج اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا واعتمادا على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل، حيث يصبح مصدر العملية الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية في هاته الدول المتكاملة هو التوسع اعتمادا على عناصر الإنتاج الموجودة في مجموعة الدول المتكاملة وبذلك يوفر لها قدر أكبر من رؤوس الأموال والأيدي العاملة والقدرات التنظيمية الماهرة والفنية وهذا ما يتيح لهذه الدول الفرصة للتوسع في الإنتاج بشكل كبير وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الوطني وبالتالي تحقيق معدلات نمو معتبرة.

المطلب الثاني: أسس التكامل الاقتصادي وأهميته

الفرع الأول: أسس التكامل الاقتصادي

أهم أسس التكامل الاقتصادي نجد :

1. **إلغاء القيود على حركة السلع:** إذا كان احد أهم دوافع إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع قادرة على تصريف فوائض الإنتاج الكبيرة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، من خلال تدفق هذه المنتجات داخل هذه السوق المشتركة فان تحقق ذلك يشترط كأساس أول قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعريه كانت أم كمية، تمكننا لبلوغ اعلي مستويات الاستفادة من وفرات النطاق الواسع من الإنتاج.[1]

2. **إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج:** يأخذ هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولي الأعمال المشروعة [2]

---

[1] كامل البكري، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت ،1988، ص 287

[2] رشيد بوكساني و احمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004، ص04 .

3. تنسيق السياسات النقدية والمالية: يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة هذا التنسيق، فمثلا من الناحية المالية يتعين توحيد الضرائب لان اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وأخر والى تقييد مبادلات السلع حتى حالة إلغاء الرسوم الجمركية.

4. تنسيق السياسات الإنتاجية: يمكن توجيه عناصر الإنتاج نحو أكفا سبل الاستغلال، وذلك بتخصص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة تنافسية اكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

الفرع الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه دائم، تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها، بذا نجد أهميته تكمن من خلال:[1]

1. توسيع حجم الأسواق: تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكل ضيق الأسواق وصعوبة تصريف منتجاتها، فتلجا إلى التكامل لتصبح أسواقها أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء ويترتب عن ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات المعطلة وغير المستغلة كما يؤدي إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.

2. تحسين شروط التبادل التجاري:

يعمل التكامل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد وتعديل شروط التبادل التجاري فيما بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصالحها الخاصة.

[1] مقدم عبيدات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2002 ،ص34 .

3.العمـل علـى الاسـتفادة أكثـر مـن اليـد العاملـة وتخفـيض نسـبة البطالـة:

وهذا من خلال فتح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة الماهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي.

4.تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:

وهذا ما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائدها.

وما يمكن قوله عن التكتلات الاقتصادية بأنها هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

لا شك لأن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها من أجل تشكيل التكامل وإنجاحه ومن أبرز مقومات التكامل هي المقومات الاقتصادية وتتمثل في:[1]

1.توفر الموارد الطبيعية:

يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كافي لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، حيث أن بعض الدول توفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات.

2.التخصص وتقسيم العمل:

يسمح التخصص والتقسيم الدولي للعمل بوفرات في الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل وتطور هذه الدول عموما نتيجة التكامل، ولا شك أن هذا يعتبر أساس مهم لقياس التكامل واستمراره، ونجاحه وفاعليته، ولذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب الأضرار والحصول على منافع أكبر.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 177-180

3.توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:

سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، لا شك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

4.توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:

يبرز هذا الأساس والمقوم للتكامل الاقتصادي كعنصر هام هي نجاحه وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدولة المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل اتصال متقدمة ورخيصة.

5.اتساع السوق العربية:

والتي تمتد من الخليج إلى المحيط ،وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي نجعل منها سوقا نموذجا ،فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي ،وبتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن.

6.زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام والغاز الطبيعي:

حيث تملك حوالي % 73,1 من الاحتياطي العالمي من البترول الخام ،كما أنها تنتج حوالي % 38,5من الإنتاج العالمي ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالي 9%من جملة صادراتها ،كما أنها تملك حوالي 39,7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

7. يضاف إلى المقومات السابقة:

إن الدول العربية تتكلم لغة واحدة ،ويدين معظمها بدين واحد هو الإسلام، وهذه المقومات يمكن أن تؤدي دورا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

من كل ما سبق يتضح أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها الوطن العربي والتي لا تتوافر التكتلات إقليمية أخرى،هذه المقومات من شأنها أن تدفع الدول العربية لتكميل مسيرة التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية العربية لأنه ليس أمام الدول العربية كي تجد لها مكانا يليق بها وسط التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى إلا بتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.[1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 101

المبحث الثاني: تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

تواجه الدول العربية العديد من التحديات والعراقيل حتى تحقق حلم التكامل الاقتصادي فيما بينها، فيما سيتم تقديمه في بنود بحثنا هذا سنحاول تقديم أهم مراحل التكامل الاقتصادي العربي ومعوقات تحقيقه .

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي العربي

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إ يا وإدماج اقتصاديا وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

ومن أجل الوصول إلى أعلى مرحلة وهي الاندماج يجب المرور بأربع مراحل حددها بالاسا كمايلي:

1. منطقة التفضيل الجمركي

ونعني بها الاتفاقيات التجارية المبرمة ين مجموعة من الدول والقائمة على تخفيض العوائق التجارية جمركية أوغير جمركية على الواردات التي تتم فيما بينها مع الحفاظ أو زيادة العوائق على الواردات من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، وبهذا الخصوص يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:[1]

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تتصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها؛

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286

➢ تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي بحق صياغة نمط سياستها القطرية في المجال الجمركي وغير الجمركي دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

2. منطقة التجارة الحرة

في هذا الشكل تلغى ضرائب الاستيراد والقيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء ولكن تبقى كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية وسياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، ومن الملفت إلى النظر إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين باستيراد السلع ثم إعادة شحنها و تصديرها إلى الدول الأعضاء التي تفرض معدلات حماية أعلى نسبيا، وتشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة ولكن يعتقد أن بعض الدول تقوم بتزوير شهادة المنشأة وذلك من أجل الاستفادة من تجارة الترانزيت.

3. الاتحاد الجمركي

وهي مرحلة أعلى من مرحلة أعلى من مرحلة إيجاد منطقة حرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات ومن أمثلة الاتحاد الجمركي السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، اتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج في عام 1944 ونظرا لأهميته فقد تناولته نظريات التجارة الدولية فيما يعرف بآثار الاتحاد الجمركي.[1]

ويمكن تلخيص أسس الإتحاد الجمركي في النقاط التالية:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء؛

[1] الدكتور فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 12

- حرية تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي تجاه باقي دول العالم؛
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها.[1]

وبهذا تتميز منطقة الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة بتوحيد الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يقيها من مواجهة مشكلة إعادة التصدير وما ينجر عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.[2]

4. السوق المشتركة

بالإضافة إلى الإنجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي وهي التي تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء، وهذه خطوة مهمة باتجاه خلق اقتصاد واحد، و قد وصل الاتحاد الأوروبي إلى حالة السوق المشتركة في بداية عام 1993.[3]

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل الاقتصادي أو التكتلات الاقتصادية، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول التي يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج، ورأس المال واعمل، علاوة على حرية انتقال السلع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة ومن أمثلة ذلك: السوق الأوروبية المشتركة، فيما لم تنجح معظم الجهود الداعية لتنفيذ السوق العربية المشتركة (1964)، بالرغم من توافر أهم ركائزها، والتي تتمثل في تباين توافر الثروات الطبيعية والقوى العاملة المتمكنة، الموقع الجغرافي المتميز، كبر حجم السوق المحلي.[4]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 292

[2] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2002، ص64

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات– ، ط4، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 388

[4] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 13

5. الاتحاد الاقتصادي

يعتبر الاتحاد في حد ذاته غاية، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء، ولقد أخذت دول السوق الأوروبية مرحلة تسير خلالها في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق السياسات الزراعية والنقدية وخلافه.[1]

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية و النقدية للدولة الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا و شمولية و يحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وعندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء، فإن الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا Monterey وهذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء.

6. الاندماج الاقتصادي

يعتبر مرحلة أخيرة التي يصل إليها التكامل، إذ تتضمن – بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا– توحيد كافة السياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة وصول إلى وحدة سياسية فعلية.[2]

[1] فؤاد ستيت، مرجع سابق، ص 14

[2] دقيش بوبكر، التكامل الاقتصادي، آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2012/2011، ص 17

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته

الفرع الأول: أهداف التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الدوافع والأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي، الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية، بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية وقومية، وبدورنا سنتعرض إلى هذه الأهداف بشيء من التفصيل.

1. الأهداف الاقتصادية:

من الواضح أن المنطقة العربية ما زالت تتميز بالتخلف والتبعية والذي يتضح جليا في ارتباط اقتصادياتها كلا على حدا مع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أكبر من ارتباطها مع بعضها، رغم أنها تشكل وحدة متكاملة من الموارد الاقتصادية، كما أن عملية التنمية الاقتصادية النظرية تعترض طريقها مجموعة من العوائق والتي تؤدي في ضعف قدرتها في تقليص أشكالها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الدولية في تأمين حاجتها من الموارد المالية وهذا فيما يتعلق بالدول العربية النفطية، إضافة إلى ما تعانيه الدول العربية من ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الرأسمالي الأجنبي، لذلك فإنه يتضح لنا أن هذه الأهداف تحتم على الدول العربية تقبل فكرة التنمية الاقتصادية العربية وتحقيق زيادات عالية في الدخول الفردية العربية في سبيل القضاء على مشكلة التخلف وتقليص الفجوة بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي المتطور كخطوة أساسية، وعليه فإن الأهداف الاقتصادية هدفها هو القضاء على التبعية الاقتصادية، وهذا لن يتم تحقيقه إلا من خلال تطوير هياكل الإنتاج العربي التي تعتمد أساسا على إنتاج عدد من المنتجات لصالح الاقتصاد الرأسمالي بالعمل على تنويع المنتجات وتطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة أولى نحو تقليص الاعتماد على قطاع المواد الأولية الواقعة تحت سلطة الاحتكارات الرأسمالية العالمية وتمهيدا لتوفير الإمكانيات الضرورية واللازمة للتنمية الاقتصادية العربية وتحرير الثروات العربية عن التبعية الاقتصادية.

ولهذا فإن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي، وذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة والبحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى وتحقيق الهدف المتمثل في:[1]

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأسمالية المتطورة؛
- العمل على زيادة الترابط والتماسك بين البلدان العربية والوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي وتسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية، إضافة إلى أهداف أخرى يمكن ذكرها كما يلي:[2]

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية؛
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية؛
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات؛
- إدخال الانسجام في مختلف السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

2. الأهداف العسكرية:

إن الأهداف العسكرية تبرز بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت وتتعرض لها الدول العربية كل على حدا في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال، هذه الأهداف تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي، ذلك أنه لا يمكن لأي دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها، وخير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة واحتلال العراق واحتلال الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، إضافة إلى احتلال سبته ومليلية

[1] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص ص 165-166

[2] زايد مراد، مرجع سابق، ص 11

المحتلتين من قبل اسبانيا واحتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران، والتي يتضح فيها عجز الدول العربية وعدم قدرتها بسبب اختلال آرائها وتباين موقفها على استرجاع أراضيها المغتصبة، وإذا استمرت على هذا حتى في الحفاظ على الأراضي العربية الأخرى مثل الاستيطان بالقدس المحتلة، ولذلك يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين والعسكريين العرب أنه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية على أراضيها واسترجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها واتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تساعدها على مواجهة التحديات والأطماع الأجنبية في الثروات والأراضي العربية.[1]

3. الأهداف السياسية:

إن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية و هذا من أجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية، وذلك بضم أصوات كل الأطراف العربية وعدم تركها منقسمة ومشتتة مما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة، كما يؤدي على المستوى الداخلي إلى تحقيق حدة التوتر بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو بين الدول قيد التجمع الفرعي، خاصة فيما يتصلب مشكلة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أما على المستوى الخارجي فيؤمن الاستقلال السياسي و زيادة القوى الدفاعية لصد الأطماع الخارجية والاعتداءات الإسرائيلية وردع الطموح الإيرانية في الخليج.[2]

كما أن زيادة القدرة التفاوضية في ظل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين ومعدل كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية ويضع حد لتقلب، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة.[3]

---

[1] محسن الندوي، مرجع سابق، ص 168

[2] خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية تجارب وتحريات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/1011، ص 54

[3] رحماني موسى، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8-9 ماي 2004، ص 21

4.الأهداف القومية:

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية، إلا أنه توجد مبررات أخرى ذات عمق وأهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابقة، وتتمثل هذه الأهداف في طبيعة الرابطة القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق، والمتمثلة في الانتساب إلى أمة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم واللغة والدين والتراث والمصير المشترك والرقعة الجغرافية والتاريخ وغيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى، ولذلك فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية وبقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة الشاملة.[1]

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

هناك عدة محاولات بذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من الخمسينيات إلى التسعينات والحقيقة أن هذه المحاولات كانت تتعثر في كل مرة بعد ما تبدأ ثم تتكرر في صيغ وسنوات مختلفة وهذا التعثر يرجع إلى عوامل عديدة أعاقت جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق اقتصاد عربي قوى يستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى التي تحققت في العصر الحديث، وهذه المعوقات تتميز بأنها ليست طارئة أو آنية وإنما تحمل في طياتها تاريخا من التراكمات والسلبيات، وتشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية ومحلية ،وبين أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية.

وفيما يلي نتناول عددا من المعوقات التي أدت إلى تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي:[2]

1. الاختلالات الهيكلية:

فالدول العربية جميعا تعتبر دول نامية وذلك باعتبار هيكلها الاقتصادية المختلفة، ويؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة

[1] محسن الندوي، مرجع سابق، ص ص 169-170

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص 75

واحدة أو عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير ،ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على خام النفط إلى نحو 90%من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في دول عربية أخرى يصل الاعتماد على السلعة أولية والصناعة البسيطة إلى نسبة مماثلة ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يمحو عنها صفة الاختلال الهيكلية، فهي افتقرت ومازالت تفتقر إلى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، بعبارة أخرى هي تفتقر إلى المقدرة على التحول، وهذا ما شأنه أن يقود الاقتصاديات العربية نحو التفكك وليس نحو التكامل الاقتصادي.

2. النزوع إلى القطرية:

حيث زادت النزعة إلى القطرية في الدول العربية خاصة بعد حصولها على استقلالها وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية وتجمد الوعي العربي العام، فمعظم الدول العربية مارست نمطا انعزاليا قطريا يغيب عنه البعد الدولي، الأمر الذي اسهم في تعميق التبعية والتجزئة القطرية ،ففي الوقت الذي عمدت فيه الدول الاستعمارية إلي تقسيم الوطن العربي إلى أقطار مختلفة ليسهل عليها السيطرة والمحافظة على مصالحها وربط الهياكل الاقتصادية للكيانات العربية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي، لم تتحرك الدول العربية للقضاء على هذه المخططات، بل على العكس وجدت السلطات الحاكمة في التجزئة مدعاة لعدم تقليص مساحة قوتها وسلطاتها، ولذا فقد عمدت هذه السلطات على الإبقاء على هذه التجزئة وتكريسها عبر الزمن وان غلفتها بشعارات الوحدوية، وهذه الحالة من القطرية والتجزئة انعكست أحيانا بالشعارات الوحدوية ،وهذه الحالة من القطرية والتجزئة انعكست في مظاهر عديدة لعل أهمها: الاهتمام بالمشكلات القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة والتأكد على غلبة المصالح القطرية على القومية ،تفادى الالتزامات الجماعية لصالح العلاقات الثنائية والمبادرات الفردية، وازداد الأمر سواء مع ظهور الدول النفطية

لصالح العلاقات الثنائية والمبادرات الفردية، وازداد الأمر سواء مع ظهور الدول النفطية ورغبتها في تحقيق تنمية سريعة الأمر الذي أوقعها في فخ التبعية وتعميق الارتباط بالسوق الرأسمالية.

3.العوامل الاجتماعية:

ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها ،فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغير والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدر على التأثير في توجيه القرار العربي في القضايا المختلفة، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادي العربية فحسب ،بل على وجود علاقات طبيعة متوازنة فيما بينها تختلف الدول العربية، يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية.

4. ضعف وغياب الإدارة السياسية:

لاشك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ويرجع إلى أن العملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول، وإذا كانت هناك العديد من المعوقات التي تزاحمت لتعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فان أهمها هو ضعف وغياب الإرادة السياسية وتلك الإرادة لو وجدت لحطمت كل المعوقات منها كان دافعها ومحركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسة فعالة ،وضعف وغياب الإرادة السياسية له مظاهر وأثار تترجم حقيقة واحدة هي ضعف الرغبة لدى أصحاب القرار السياسي في الدول العربية في الالتزام بأي صور من صور التكامل الاقتصادي العربي.

5. صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية:

ويرجع ذلك إلي تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي من حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي واختلاف الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات

التجارية، وهي أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادي وتؤدي إلى صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة.

6.التبعية الاقتصادية والمالية للدول الغربية وإزالة الدول المتقدمة:

حيث ظهرت التبعية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع سواء الإنتاجية والاستهلاكية وهذه التبعية الاقتصادية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السلعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعة الدول العربية، وهذا الوضع من شأن أن يحدث تفتت بين الدول العربية ،الأمر الذي يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،وأما التبعية المالية فقد وجدت من خلال ارتباط النظام النقدي والمالي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المستعمرة المسيطرة علي الدول النامية ومنها الدول العربية.

وهذه هي أهم المعوقات التي واجهت ومازالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتي يحتاج إلى وقفة حادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية لتخلص منها حتى يتحقق العالم العربي الذي بدأت من الخمسينات ولم يتحقق حتى الآن، ولابد من توافر الإدارة السياسية لدى الدول العربية،والعمل على التنسيق الاقتصادي فيما بينها والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية لدول الرأسمالية المتقدمة وتغليب الصالح العام العربي على مفهوم القطرية السائد بين الدول العربية فان استطاعت الدول العربية تحقيق هذا وإزالة كافة المعوقات التي تقف أمام التكامل الاقتصادي فقد تحقق حلما أكبر وهو التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثالث: مقترحات لدعم تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

بعد أن عرضنا للوضع الاقتصادي في الدول العربية في الوضع الراهن ،والمعوقات التي تتوافر لدى هذه الدول والتي من شأنها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي ،ودور القطاع الخاص في تحفيز وتشجيع وتفعيل ذلك التكامل، فإننا نعرض بعض المقترحات بشأن تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:[1]

1.إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشرك:

تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجموا إمكانات الدول العربية ،وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها وأيضا جني ثمارها وعوائدها ويتم وضع الإطار العام لهذه الإستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وإعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

2.تخطيط العمل العربي المشترك:

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويل الأجل تكون إطار الخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتيجية التي يتم وضعها على أن ينهض هذه المهمة جهاز التخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.

3.توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية:

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب والى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة أو بمعنى آخر إيجاد سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية الموحدة ،وشؤون النقد ،وسياسات الاستثمار، والسياسة التجارية للدول العربية تجاه الدول الأخرى كل

[1] صلاح الدين حسين السيد، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة السوق العربية، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص 80

هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل الحلول وسطية لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل وسبل تحقيقه.

4.تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية:

لأن ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصور تتمشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة ،ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذلك تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية عن العمل بالداخل، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدول العربية.

5.إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:

حيث يلاحظ أن الدول العربية تعتمد اعتمادا كليا على مواد النفط والمواد الخام حيث يستحوذ قطاع النفط على نحو 80% من الصادرات السلعية العربية، لدلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية و العمل على تنوع الإنتاج ودلك عن طريق تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ويتم دلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية على اعتبار أن هدا الأسلوب يعد الأسلوب الأمثل لتضافر وتفاعل المصالح الاقتصادية العربية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليست تنافسية، وتكون فينفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.

6.مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية:

سواء كانت هذه الاتفاقية اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية وإجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي، وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلي الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،واتفاقية السوق العربية المشتركة ،وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية

المشتركة في المجالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها أحد توجهات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

7.إنشاء بنك عربي إسلامي موحد:

يتم تمويل بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ،وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري ،وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

8.زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:

وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية ،والذي يعتمد على توفير الحوافز التي تقدمها الدول للمستثمر الأجنبي ،ولعل الفرصة تعد مواتية الآن لزيادة حجم الاستثمارات العربية ،واستعادة الأرصدة العربية التي تواجد خارج الوطن العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد أن أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثلا لتجميد والمصادرة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية والإسلامية ،فهذه الأرصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة.

9.حفز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربي:

وذلك عن طريق تكوين هيئة مشتركة من الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص العربية تقوم على رعاية مشروعات التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص ومدها بالدعم الإرادي والتقني وتساعدها في حل ما قد يعترضها من معوقات، وكذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تختص بدراسة الأسواق العربية ورصد فرص التعاون والعمل المشترك وإجراء الدراسات وتجميع المعلومات وحث المؤسسات في قطاعاتها النوعية على المشاركة في استثمار تلك الفرص ،إضافة إلى إنشاء صندوق عربي إسلامي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي في مشروعات التكامل.

10. عوامل أخرى:

- تبني مزيد من الشفافية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجلب الأموال والإدارة والتكنولوجيا وأنظمة التوزيع.
- ضرورة التعجيل بالخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشركة.
- سرعة اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء سوق عربية موحدة وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربي.
- سرعة إيجاد إستراتيجية تجارية واقتصادية عربية موحدة قائمة على التخطيط والمعرفة المسبقة للأسواق المحلية والعالمية بما يمكن العرب من التوصل إلى مستوى تنافس جيد، ونمو متواتر، ومبادلات تجارية متوازنة.
- ضرورة تحديث الاتفاقيات الجماعية والثنائية الخاصة بانتقال رؤوس الأموال ،وتوفير حرية انتقال الأشخاص وتفعيل المواثيق العربية التي تعزز العمل المشترك وتمهد لإقامة علاقات تعاون متزنة.
- ضرورة استكمال الدول العربية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها والتي تهدف في الأساس إلى تهيئة المناخ الملائم أمام المستثمرات.

خلاصة الفصل

من دراساتنا في هذا الفصل للتكامل الاقتصادي العربي توصلنا إلى:

- هناك عدة تكتلات بين الدول في العالم إلا أن البعض منها لم يتمكن من النجاح ويعزى ذلك إلى عدة أسباب بعضها سياسي والبعض الأخر اقتصادي.
- المزايا والمنافع التي تعود على الدول المتكاملة هي التي تدفعها إلى التكامل.
- تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الإطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية.
- تحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب.

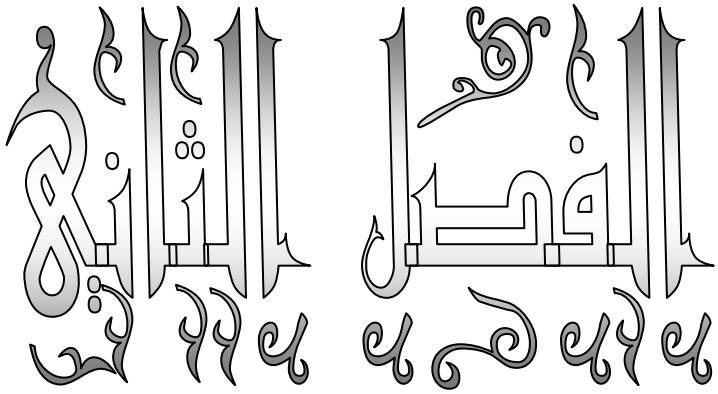

مسيرة التكامل الاقتصادي لدول

مجلس التعاون الخليجي

تمهيد

من أبرز سمات النظام الدولي الحالي هو ظهور التكتلات والتجمعات الدولية والإقليمية والتي برزت بقوة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، ونهاية الحرب الباردة 1991 وشملت عدة أبعاد وطالت معظم مناطق العالم، بحيث قلما نجد اليوم دولة لم تنضم إلى تكتل دولي وإقليمي، فالعالم اليوم أصبح عصر التجمعات والتكتلات، ومن بين التكتلات الإقليمية البارزة في المنطقة العربية نجد تجمع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تأسس في ماي 1981، ويضم دول الخليج العربي الست وهي: المملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، والبحرين، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة وكان وراء إنشاء هذا التجمع عدة دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية، سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل كما سنتطرق إلى الانجازات التي حققتها دول المجلس، وكذا التحديات التي تواجه هذه النموذج التكاملي.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي

من البديهي أن يكون أي تكتل اقتصادي بين دول معينة له مبرراته وأسبابه، فقيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت إلى قيام التكتل الاقتصادي على مستوى المنطقة، ولكي نفهم الأسباب التي أدت إلى ظهور فكرة قيام مجلس التعاون، فان الأمر يستوجب معالجة العديد من العوامل التي ارتكزت على تلك الأسباب.

المطلب الأول: دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تم التوقيع على نظام الأساسي في 25مايو 1981يمثل تواصلا واستمرار لترابط وتعاون قديم بين شعوب ودول هذه المنطقة، وقد دفعته إلى حيز الوجود رغبة أبناء المنطقة وإرادة قادتها وكان للظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات إسهامها كمحفز وعامل مساعد.

استنادا إلى نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تمت عام، 1971وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في أيار 1976 عندما كان وليا للعهد، الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجيةبهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات.

وبعد ذلك في ديسمبر 1978، زار الشيخ سعد العبد الله سالم الصباح المملكة العربية والبحرين وقطر والإمارات وعمان ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثته مع هذه الدول إلى ضرورة بذل المجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب.

ومن أهم العوامل التي مثلت دورا رئيسا في قيام مجلس التعاون الخليج العربية ما يلي:[1]

الفرع الأول: العوامل الداخلية.

- الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة، حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها.
- لمشاركة في القيم، والتشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية.

[1] دقيش بوبكر، مرجع سابق، ص 23.

- لتجانس الديني والثقافي والترابط الأسرى والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبي.
- رابط المصالح اقتصاديا وسياسيا وأمنيا يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة.
- أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجنب ازدواجية المشاكل الصناعية، وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية والغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.
- لحاجة لمواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها، ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون مساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول، وذلك على مستويين، الأول يتعلق بوجود الأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات والتنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس؛
- أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق، فهذه الدول بما تحتوي من الثروة نفطية 44%من الاحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز، وتسهم بجزء كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز العالمية.
- هذه الإمكانيات المادية الكبيرة وقلة عدد السكان، حيث كان عدد الدول الست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز(16)مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحوالي 2.7مليون كيلومتر مربع، ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة، وبما يحقق مستوى أفضل من الأداء الاقتصادي.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

بالإضافة إلى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسيا في الدفع نحو قيام مجلس التعاون، فان عددا من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع الخطى، ومثلت دورا في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورسم برامجه ومن الممكن تلخيص تلك العوامل بما يلي:[1]

1. واقع التكامل الاقتصادي العربي:

اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها، حيث عقدت عدة أصيبت مناهج التكامل الاقتصادي العربي التي تم إتباعها تحت مظلة جامعة الدول العربية بانتكاسة كبرى 1945-2002 ويرى البعض أن قرار مجلس الوحدة رقم 17والخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة لم يعبر عن الطموحات العربية، بل كان خطوة إلى الوراء حيث اختار مدخلا اقتصاديا غير مناسبا لإقامة هذه السوق المشتركة، ألا وهو المدخل التجاري، فالأنظمة الاقتصادية القائمة في الوطن العربي ليست واحدة، كما أن الهياكل الاقتصادية القائمة في الوطن العربي متشابه، بل أنها لا تقوى على المساعدة في الإسراع بمسيرة التكامل العربي، يضاف إلى ذلك غياب الإدارة السياسية، وهيا الإرادة اللازمة لإحداث التحول المطلوب في اتجاه إقامة البيت العربي الموحد.

2. الثورة الإيرانية (يناير 1979):

لقد كانت الأوساط الغربية تراهن على شاه، طالما كان يبدو بمثابة رمز الاستقرار على الرغم من ذلك أخذ النظام الإيراني منذ عام1978يتعثر، وأخذت سلطة الشاه تتفتت تحت وطأة الثورة التي كان يقودها آية الله الخميني، وهكذا في الأول من فبراير قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

[1] دقيش بوبكر، مرجع سابق، ص 24.

وبعد أن ارتاحت دول الخليج إلى الإطاحة بذلك الذي يكون "شريطا "للمنطقة صار عليها منذ ذلك الحين أن تواجه نظاما إسلاميا يعتمد على شيعة مسيسة، وثورية، وقد يغير من الوضع الراهن ويزرع بذور عدم الاستقرار داخل النظم الاجتماعية التقليدية لدول الخليج.

وتعتبر الثورة الإسلامية في إيران نسفت ركيزة أساسية من ركائز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بأسرها، ودمرت ضلعا مهما في العديد التحالفات العسكرية وترتيبات الأمن التي أقامتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الخمسينات فضلا عن الحساسية غير العادية التي يتمتع بها الموقع الإيراني في الخطط الأمريكية الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفياتي والضغط عليه من هذه القواعد التي تقع على مقربة مباشرة من أراضيه.

3. الحرب الإيرانية والعراقية (سبتمبر 1980):

على الرغم من أن الحرب قد بدأت بقرار عراقي يوم 22سبتمبر، 1980 إلا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية بدأت قبل ذلك.

لقد أحدثت الثورة الإيرانية خللا في توازن القوى الإقليمية بين إيران والعراق بسبب ما أحدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقيادته، وقد أعزى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة إلى السيطرة والتسلط وشن حرب سريعة وقصيرة ضد إيران، تحقق عدد من المكاسب المحددة، أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب الذي اضطر الرئيس العراقي إلى التنازل عنها _مرحليا_ في اتفاقية الجزائر (مارس 1975).

لقد خلفت الثورة الإيرانية العراقية مأزقا لدول الخليج الأخرى، فهل تساند العراق الذي أحدث اختلالات في بنية القوى لصالحه في ظل التداعيات الداخلية في إيران، أم تساند إيران التي بدت أضعف عسكريا، لكنها تمثل تهديدا إيديولوجيا للنظم الحاكمة في تلك الدول وشرعيتها.

واستقر موقف دول الخليج العربي النفطية على الخيار الأول لأنه كان ينسجم مع طبيعة العلاقة مع العراق كدولة عربية، لأنه يؤمن الدول الغطاء الدفاعي ضد نظام طهران، وضد النزعة التوسعية السوفياتية في المنطقة.

4. الغزو السوفياتي الأفغاني (27 ديسمبر 1979):

أما الحدث الأخر الذي آثار قلق بلدان الخليج فكان اجتياح الجيش السوفياتي لأفغانستان1979صحيح أن الطريق كانت شبه ممهدة أما الاجتياح المذكور، وأن الانقلاب طرفي عام 1978قد سهل مهمة الجيش السوفياتي، لكن ذلك لم يحل دون شعور بلدان الخليج شعورا عاما بأن الملزمة أخذت تضييق الخناق عليها، والواقع أن تدخل القوات السوفياتية في بلاد الأفغان توفر للاتحاد السوفياتي قاعدة انطلاق للعمليات، تمكن القوة السوفياتية الضاربة من أن تكون أقرب إلى المحيط الهندي بكثير مما كانت من قبل، أي أن الخليج وجد نفسه حين ذاك داخل منطقة يستطيع السوفيات أن يطلوا عند الاقتضاء بحق حماية أمنهم القومي فيها.

5.التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول المستهلكة، إن هذه التغيرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى لذلك كان حتميا تطوير وتأطير التعاون بينها بما يعزز مواقعها في النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام.

6. التوجه الذي ساد العلاقات الدولية في تلك الفترة، ما يزال مستمرا، الداعي إلى اندماج الدول في تجمعات وكيانات كبيرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الأمنية.

المطلب الثاني: تأسيس مجلس التعاون الخليجي

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وبعد مناقشات مطولة صدر عنهما بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل.[1]

المجلس هو منظمة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي:

- الإمارات العربية المتحدة.
- مملكة البحرين؛
- لمملكة العربية السعودية.
- سلطنة عمان.
- دولة قطر.
- دولة الكويت.

وفي ماي 1976دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أمس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها.

وبعدما تمت الحادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول إلى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تجمعها الروابط الدينية القومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم وبإضافة إلى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين دول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام1978.

[1] محسن لأفي ألشمري، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012، ص 30

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981، اجتمع زعماء كلمن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم المشاريع الثلاثة المقترحة من كل من المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها الى صيغة موحدة.

ورغبة من هذه الدول الخليجية في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية والاستقرار بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4فبراير 1981في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25ماي1981 في أبو ظبي حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي لقد تأسس مجلس التعاون العربي كرد فعل لتطوين مهمين في أولهما قيام الثورة الإسلامية في إيران، في العام1979 .

وقد أجملت المادة الرابعة من النظام الأساسي للاتفاقية المبرمة سنة 1981 أهداف المجلس كما يلي:[1]

- تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية، وكذا الشؤون التشريعية والإدارية.

جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت في نوفمبر 1981م لتحدد منها مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات، كما انه

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل لدول التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 17-18

بدأ تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من شهر مارس سنة 1983م، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك جهودا لتحقيق وتعميق المواطنة، وكذا تحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء، ولتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها.[1]

وكملاحظة فإننا نجد أن مجلس التعاون الخليجي نجح بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه، وذلك بسبب توافر الموارد المالية الضخمة والتشابه الكبير في الأنظمة والسياسات الاقتصادية، أما مجلس التعاون العربي وإتحاد المغرب العربي فقد واجها بعض الصعوبات والتطورات التي أدت إلى تعثر مسيرة إتحاد المغرب العربي وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي عام 1990م، بسبب اختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه، وهكذا نجد أن اتفاقية التعاون الخليجي هي الاتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول، ولو أن هذه الاتفاقية اتخذت منحى إقليميا ولم تأخذ في اعتباره الإطار القومي الشامل على الرغم من الإشارة إلى ذلك في الاتفاقية نفسها.[2]

المطلب الثالث: أجهزة مجلس التعاون الخليجي

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

1. المجلس الأعلى:

وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسة دورية، ويعقد دورة عادية كل سنة.

وتعتبر اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الأعضاء، ويقوم نظام التصويت فيه على التفرقة بين المسائل الموضوعية التي تتطلب إجماعا لأعضاء المشتركين في التصويت والمسائل الإجرائية التي يكتفي فيها بالأغلبية، ويضع المجلس الأعلى الخطوط الأساسية التي ينبغي له السير عليها، وينظر في التقارير والدراسات والتوصيات التي يرفعها إليه

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، ص ص 21-22.

[2] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لاقي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، الطبعة الأولى، ص 282.

تمهيدا لاعتمادها وهو الذي يعين الأمين العام، ويقر النظام الداخلي، ويصادق على الموازنات، وينشئ اللجان ويضع أنظمتها.[1]

2. المجلس الوزاري:

يتكون من وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، والرئاسة فيه دورية ولمدة ستة أشهر، ويعقد اجتماعا عاديا كل ثلاثة أشهر، وتعتبر اجتماعاته قانونية إذا حضرها ثلثا الأعضاء، والتصويت فيه يجري على أساس التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، ومن اختصاصه العمل على تشجيع التعاون وتنسيق الأنشطة بين الدول الأعضاء وإحالة التوصيات إلى الأعلى لاتخاذ القرار المناسب، وهو الذي يعد جدول الأعمال للمجلس الأعلى.

3. الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وموظفون، الأعلى تعيين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمارس الأمين العام وجميع الموظفين مهامهم باستقلال تام، ويعملون للصالح العام المشترك، ويمتنعون عن القيام بأي، ويتمتع كبار الموظفين في الأمانة العامة، وممثلو الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات التي تحددها الاتفاقية بين الأطراف، كما يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل عضو بالأهلية القانونية، وللأمين العام اختصاصات إدارية ومالية وقانونية شبيهة باختصاصات نظراته الدولية الأخرى.

4. هيئة تسوية المنازعات:

تخذ من الرياض مقرا لها، وتتشكل من إفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع وتختص الهيئة في النظر في ما يحيله إليها الأعضاء، أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي، أو فتاواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس

[1] المجذوب محمد، التنظيم الدولي – نظرية المنظمات العالمية والمتخصصة، ط 8، دار الحلبي الحقوقية، 2006، ص 430.

التعاون، وأحكام القانون والعرف الدوليين و مبادئ الشريعة الإسلامية، و ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا.[1]

بالإضافة إلى الأعلى إنشاء لجان وزارية تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة، وتقوم بمهمات مؤقتة، ومن هذه اللجان لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والتجاري ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

[1] نفس المرجع، ص 431.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الراهنة

منذ أن أقرت دول مجلس التعاون صيغة التعاون الجماعي فيما بينها في عام 1981م، عملت هذه الدول ومن خلال المختلفة على المستوى السياسي أو الاقتصادي من اجل التواصل إلى الرؤى والقرارات التي تساعدها على تحقيق الأهداف التي اجتمعت عليها من خلال مجلس التعاون والرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، وقد استطاعت دول مجلس التعاون عبر مسيرتها تحقيق العديد من المراحل، كما وحدد عدة إنجازات رغم ما واجهها من تحديات في سبيل هذه الوحدة، وهذا ما سنتطرق له في هذا البحث.

المطلب الأول: عملية التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

بعد الموافقة على الهيكل التنظيمي والتوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون في مارس 1981، وإقرار النظام الأساسي له في ماي من نفس السنة، توالت الاتفاقيات الرامية للتقدم في مسار الوحدة والتكامل، فمن الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، إلى الاتفاقية الاقتصادية لعام2001 م، ثم إلى إقرار الإجراءات والخطوات لقيام الاتحاد الجمركي سنة 2003م، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه 2007موصولا بعد ذلك إلى الاتحاد النقدي و العملة الموحدة.

الفرع الأول: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسيم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكيل نواة البرنامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفضل على مدى العشرين سنة الأولى من قيام المجلس والمتمثلة في:

- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.

- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
- ربط البنية السياسية، المجلس لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.
- وقد سعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة إلى تحقيق التنسيق والتوحيد في القطاعات الرئيسية التالية:

- قطاع التبادل التجاري: إذ قررت معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتوجات الثروات الطبيعية والواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، وإعفائها من الرسوم الجمركية تدريجيا، تطبيق قرار موحد للسلع غير المسموح بمرورها بين دول الأعضاء.[1]

– انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي، حيث اتفق الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد مواطني أعضاء المجلس في مجالات حرية الانتقال والعمل والإقامة والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.

– التنسيق الإنمائي من خلال العمل على تنسيق سياساتها وتشريعاتها ووسائلها في مجالات الصناعات النفطية والنشاطات الصناعية خاصة المشتركة لتحقيق التشابك الإنتاجي.

– التعاون الفني من خلال الاتفاق على أنظمة وترتيبات وشروط موحدة لنقل التكنولوجيا، ووضع سياسات متناسقة للتدريب والتأهيل الفني والحرفي والمهني، والتنسيق في مجال القوة العاملة وتوحيد أنظمة الاستثمار.

– التعاون في مجال النقل والمواصلات من خلال توحيد معاملة وسائل النقل للدول الأعضاء، بالإضافة إلى التنسيق البيني في مجال إقامة مشروعات النقل والمواصلات، وكذلك تيسير حركة البواخر والسفن والقوارب فيما بين الموانئ الخليجية الوطنية.

[1] بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي يومي 26-27 فيفري 2012، ص 242-243.

– التعاون المالي والنقدي وتحقيق تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، والعمل على توحيد العملة، إضافة إلى تنسيق السياسات في جال المعاونات الخارجية.

الفرع الثاني: الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001

مع تطورات العمل المشترك خلال العقدين الأوليين، والمستجدات والتحديات الدولية في المجال الاقتصادي، أقر المجلس الأعلى في دوراه الثانية والعشرين (ديسمبر 2001) الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها الموضوعات التالية:

- الاتحاد الجمركي لدول المجلس.
- العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتقديم المعونات الدولية والإقليمية.
- السوق الخليجية المشتركة، حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية.
- الاتجاه النقدي الاقتصادي.
- تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.
- التعامل الإنمائي بين دول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة والمشروعات المشتركة.

- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي وتفعيل الاستراتيجية السكانية، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل.
- البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

- التكامل في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الالكترونية.[1]

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت الاتفاقية الاقتصادية في فصلها الثامن آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقا لأحكامها.

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

تتلخص أهداف الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، والعمل على تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير، وخلص إلى قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير.

وعملا بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983م منطقة تجارة حرة، ثم انتقلت في الأول من يناير 2003م إلى إقامة الاتحاد، مما جعلها تمثل قوة تفاوضية جماعية سواء في سعيها لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، أو التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، أو في تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير.

تضاعف حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون نحو عشر أضعاف منذ قيام المجلس، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها من خلال الخطوات الرئيسية التالية:

- إقامة منطقة التجارة الحرة (1983-2002).
- إقامة الاتحاد الجمركي (منذ 2003).
- توحيد التشريعات والإجراءات الخاصة بالتجارة والاستيراد والتصدير والجمارك.[2]

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 313-314

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابقن ص 315-316

الفرع الرابع: السوق الخليجية المشتركة وتحقيق المواطنة الاقتصادية

تعرف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في الدول الأعضاء، وقد عرف مفهوم المواطنة الاقتصادية تطورا في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك قبل أن يصل إلى المفهوم الذي ذكرناه، حيث نصت اتفاقية عام 1981م على أربعة مجالات فقط يتعين تحقيق المساواة فيها وهي: حرية الانتقال والعمل والإقامة، حق التملك والإرث والايصاء، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية انتقال رؤوس الأموال، وقد تطور هذا المفهوم في الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م، حيث نصت المادة الثالثة منها على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية سواء كانوا مواطنين طبيعيين أو اعتبارين، وتأكيدا لهذا التوجه الجديد في مفهوم المواطنة الاقتصادية قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر 2002) وضع برنامج زمني لاستكمال السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي:[1]

- تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال ذلك تداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2003.
- تطبيق المساواة التامة في المعاملة بيم مواطني المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2005.
- تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام 2007.

قد اقر المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003) آلية متابعة العمل في السوق الخليجية المشتركة على النحور التالي:

[1] سليمان بلعور، مرجع سابقن ص 245-246

- تقويم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين؛

- تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما واجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

الفرع الخامس: الاتحاد النقدي والعملة الموحدة

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس النظام الأساسي والاقتصادي الموحد لعام 1981م إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي الموحدة لمراحل التكامل الاقتصادي، حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعريفة الجمركية، و تناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي و النقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة (22)من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن تقدم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها منذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983 لجنة محافظي مؤسسات النقد المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان مختصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات، وفي عام 2002م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي، وخلال الفترة ما بين 1985-1987جرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة إلى مثبت مشترك لعملات دول الخليج، وطرحت حقوق

السحب الخاصة SDRكمثبت مشترك، الإجماع نظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانيات والتسعينات، ولتكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، وهي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فقد كان الأمر السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتئ تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات وبنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، ولنجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع اليورو، وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000تبين الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول مجلس التعاون في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الخليجية الموحدة، وعليه فانه من المتوقع أن يتم بنهاية هذا العام الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي، وعلى التشريعات والأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة (مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي)، كما كان يتوقع أن يتم الاتفاق في عام 2007م على مواصفات العملة الخليجية ومسماها وأسلوب طرحا للتداول.[1]

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 317-318.

المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

كان لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الايجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذا حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه سنة1981 (Etatsarabes) وحتى الوقت الراهن، دون إنكار لتباين وجهات النظر التي تبدو واضحة في سياسات مجلس التعاون منها القضايا الدولية والقضايا المتعلقة بدول الجوار والمواقف من القضايا الإقليمية و الدولية، إلا أن أبرز إنجازات المجلس هي كالتالي:[1]

- حل مسألة الخلافات الحدودية الساكنة والمتحركة بالطرق الودية و التي كثيرا ما كانت السبب في عرقلة التجربة التكاملية لدول الخليج العربية، حتى إذا ما نشب خلاف حدودي بين البحرين وقطر حول جزر حوار تم اللجوء إلى التحكيم الدولي من خلال محكمة العدل الدولية بالاهاي، وإعلان الدولتين قبولهما لحكم المحكمة والتزامهما به.
- أيضا، توقيع كل من السعودية وقطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما، وفي الوقت ذاته نجاح السعودية واليمن في تسوية خلافهما الحدودي التاريخي الطويل بينهما، وتسوية الخلاف بين الإمارات وعمان، والكويت والسعودية فيما يخص الحدود البحرية وخاصة بشأن حقل الدرة البحري النفطي.

- وقد بات ملف الحدود على مستوى دول الخليج العربي جزءا من الماضي، وبالتالي، فتح الطريق إما تعميق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء من دون حساسيات أو تنازعات إقليمية.
- ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي قد أقام استنادا إلى مجموعة حقائق من أهمها ما يلي:

- لا توجد دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنا داخليا وخارجيا بمعزل عن الأمن القومي العربي.

[1] محسن لأفي الشمري، مرجع سابق، ص 100-102.

- قضايا التنمية هي أطروحة قومية، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق، وبالتالي فان قضايا التنمية في الوطن العربي هي قضايا قومية وليست قطرية، وتتضمن ضرورة التكامل والتنسيق والتنوع.
- أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية التجمع الإقليمي بين دول لها الخصوصيات التي تجمعها كيانا متكاملا وهي تلك الماضي نفسه في تشابكها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة لجميع شمل أهل الخليج، وتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق النبض القطري وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين.

على الصعيد التجاري:

تتلخص أهداف التعاون التجاري بين دول المجلس في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، وعملا بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983 منطقة تجارة حرة، ثم أقامت الاتحاد الجمركي في أول من يناير، 2003ويسعي المجلس في هذا المجلس إلى تطوير التعاون بين دوله الأعضاء من خلال وضع الخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة بتحقيق الاستراتيجية التجارية لدول المجلس.

كما تعمل دول المجلس على توحيد أنظمتها التجارية، حيث توصلت إلى إقرار عدد من الأنظمة الموحدة، ومن أبرز الانجازات الأخرى التي تحققت في هذا المجلس السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دون حاجة إلى وكيل محلي وأيضا السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري .كذلك سمح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة في أية دولة عضو وتم أنشاء هيئة للتقييس لدول مجلس التعاون ,دف توحيد أنشطة للتقييس ومتابعة تطبيقها والالتزام بها مما يساهم في تنمية التجارة وحماية المستهلك وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية، وتم

إقامة مركز للتحكم التجاري لدول مجلس التعاون يختص بالنضر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس.

على الصعيد الأمني:

ومن أبرز الانجازات التي تحققت في هذا المجال إلغاء سمات وتأشيرات الدخول والإقامة عن مواطني دول المجلس في الدول التي كانت تطبق ذلك، كما اتخذت دول المجلس إجراءات عدة تعمل على تطويرها من أجل تسهيل تنقل المواطنين بين دول الأعضاء.

وأقرت دول المجلس في عام 1987استراتيجية أمنية شاملة هي عبارة عن إطار عام للتعاون والتنسيق الأمني.

على الصعيد الاقتصادي:

وضعت دول المجلس إطارا ومنهاجا شاملا للعمل الاقتصادي المشترك يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية مجلس التعاون في عام 1981ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002ولقد تمكنت دول المجلس مبكرا وتحديدا في العام 1983من إقامة منطقة للتجارة الحرة بينها.

وفي الأول من يناير موحدة حققت مجلس التعاون انجازا هاما في إطار العمل الخليجي المشترك في مجال الاتحاد النقدي والاقتصادي، ويهدف الإعداد للمرحلة الرابعة من عملية التكامل الاقتصادي، تضمنت الاتفاقية الاقتصادي للعام 2001مادة خاصة بتحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة كهدف للعمل الخليجي المشترك.

ومن الانجازات التي تحققت في هذا السياق السماح لمواطني الدول الأعضاء بممارسة تجارة التجزئة والجملة وتملك العقارات وممارسة المهن والأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والمقاولات والثروة الحيوانية وإقامة الفنادق والمطاعم ومراكز التدريب وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

المطلب الثالث: تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

تتسم دول مجلس التعاون بخصائص هيكلية مشتركة جعلتها تواجه مشكلات وتحديات متماثلة على المستوى الاقتصادي، وهذه التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون نابعة من طبيعة اقتصادياتها وسماتها العامة، أو من البيئة الدولية والمتغيرات العالمية، فتحديات دول مجلس التعاون إما داخلية أو خارجية ويمكن ذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: التحديات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. سيادة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي:

يبين مدى اعتماد دول مجلس التعاون على مورد واحد وهو النفط، وهذا الأخير بدوره تؤثر فيه تطورات الأسواق الدولية، ومجلس التعاون ترتبط اقتصادياتها بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط وذلك لأنها تعتمد في تمويل موازناتها بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، ويثير هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بعض القلق من الآثار المترتبة عليه، ومن القضايا المهمة المطروحة هي مقدار الاعتماد على النفط في تمويل الإنفاق لدول مجلس التعاون.

2. ضيق نطاق السوق المحلية:

إن مشكلة ضيق السوق المحلية تعد من ضمن العقبات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي وهذا يعود لعدم تناسب حجم السكان في دول مجلس التعاون والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي بدوره يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة، وبالتالي يتطلب أرصدة مالية ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير العلمي، ومن جهة أخرى تسببت قلة السكان في دول مجلس التعاون في تدني معدلات الاستهلاك الكلي(الخاص والعام)، وبالتالي توجيه النواتج القومية إلى أسواق بديلة للاستثمار في الخارج، وهذا ما أدى إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج.[1]

[1] خالد محمد خليل منزلاوي،ـــالتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة علها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2002، ص 48-49.

3. محدودية الاستثمارات الأجنبية وتسرب رؤوس الأموال الوطنية:

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من ضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية، والتي لم تتجاوز في إجمالها 40 مليار دولار، وهذا طيلة 25عاما الأخيرة من القرن الماضي، وهو ما يمثل أقل من 1%من تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم خلال الفترة الممتدة من 1975إلى2000كما تواصل هذا الوضع بعد سنة 2000 على نفس المنوال، وبقي نصيب دول مجلس التعاون ضعيفا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل سنة 2001إلى، 0.1%ثم إلى 1%سنة 2003، كما وصل سنة 2005إلى2.1%، وهذا من مجموع الاستثمارات على المستوى العالمي، كما منحصرة بالبترول والغاز.[1]

4. التبعية الاقتصادية:

من ضمن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هو، ويتضح ذلك من الاعتماد الكبير على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار، فهي بلدان مصدرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي، فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية كانت ولازالت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص فيبيع النفط، وفي توظف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة و تشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها.[2]

5. تحديات التكامل التجاري:

هذه التحديات تكمن في أربعة نقاط أساسية يمكن ذكرها على النحو التالي:[3]

---

[1] مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،_مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، لندن، 2002، ص 68.

[2] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 93.

[3] التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا. تقديرات البنك الدولي، الطبعة العربية، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2004، ص 273.

- تعاني أسواق العمل تصلبا في الأجور وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسساتية أخرى، وبعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الأجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبية للعمال الأجانب، ورفع تكاليف العمالة عليهم، قد لا تعزز هذه السياسات الإنتاجية على المدى الطويل، لأن مرونة الأجور والعمال المهرة أمران ضروريان لتأمين نمو القطاعات غير النفطية، والأنظمة الإجبارية ليست بديلا جيدا لمرونة الأجور، كما أن التعليم و تحسين التدريب والمهارات أمران في غاية الأهمية.
- إن نجاح الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي سيتطلب إقامة قواعد جمركية وإجراءات موحدة والتوفيق بين الإجراءات التقنية التنظيمية (المعايير والترخيص والتفتيش)، وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الإدارية.
- السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر، وخصوصا الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية مازالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في أسواق الأسهم المحلية.
- قانون الأجور الحكومي والإنفاق على الدفاع والأمن والإعانات والمساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانيات الحكومات، والدور التقليدي للحكومة كرب العمل المسيطر والمحدد لسياسة الأجور في حاجة إلى إعادة نظر، وكذلك الإعانات المخصصة للغذاء والصحة والتعليم والصناعات الأساسية والإعانات الصريحة متدنية بالنسبة للمعايير الدولية، إذ تشكل بين 2%و 3%من الناتج المحلي الإجمالي لكن الإعانات الضمنية من خلال أسعار النفط المتدنية والقروض الطويلة المدى تعتبر كبيرة جدا، وستحتاج سياسات الإيرادات الحكومية هي أيضا إلى الاهتمام، وخصوصا رسوم الخدمات، وإدخال ضرائب استهلاكية ذات قاعدة واسعة.

6. اختلال سوق العمل وسيادة العمالة الأجنبية:

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي ونتيجة لاكتشاف النفط، أصبح سكان دول مجلس التعاون الخليجي يتضاعف مرة كل 15سنة، لكن هذه الزيادة الهائلة في السكان لا تعود للنمو الطبيعي فقط، وإنما تعود كذلك للهجرة الأجنبية غير المسبوقة التي دول مجلس التعاون، ولهذا أصبحت العمالة الوافدة تشكل أكثر من ثلث السكان، وحوالي ثلثي قوة العمل في معظم دول مجلس التعاون، وفي الإمارات والكويت وقطر أصبح الوافدون يشكلون أغلبية السكان، وهذا منذ مطلع الثمانينات[1]، وقد أصبحت ظاهرة العمالة الأجنبية من القضايا المعقدة في دول مجلس التعاون، والتي حضت باهتمام واسع لدى دول مجلس التعاون، بسبب العديد من الآثار المترتبة عنها أمنيا وسياسيا واقتصاديا، والتي من أهمها مشكل البطالة و تزايد حجم التحويلات المالية الوافدة، مما شكل ضغطا مستمرا على موازين المدفوعات، كما أن قوة العمل لدى دول مجلس التعاون تنمو بمعدل 6%سنويا، بما في ذلك مساهمة المرأة في قوة العمل، و بالرغم من أن معدلات نمو الطلب على القوة العاملة في هذه الدول تفوق هذه النسبة، إلا أن معظم الفرص تذهب للعمالة الأجنبية الوافدة.

الفرع الثاني: التحديات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تنوعت وتعددت التحديات الاقتصادية الخارجية التي تواجهها دول مجلس التعاون، وهذا بسبب الانفتاح الدولي والعولمة وترابط الأسواق، ومن هنا يمكن الإشارة إلى بعض التحديات الاقتصادية التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1. العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات الخارجية من أبرزها العلاقة غير المتوازنة التي تربط تلك الدول بالاتحاد الأوروبي الذي يفرض إجراءاته و شروطه في تنظيم العلاقات التجارية القائمة بينه وبين دول مجلس التعاون، حيث يفرض الاتحاد الأوروبي إجراءات حمائية غير مبررة على دخول السلع الخليجية إلى أسواقه، مما أدى إلى

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2004، ص 77-78.

تحميل دول مجلس التعاون الخليجي خسائر كبيرة نتيجة عجز موازينها التجارية مع الاتحاد الأوروبي، فعندما كان العجز المسجل سنة 1990حوالي (5428-) مليون دولار تزايد ليصل إلى(14303-)مليون دولار سنة 2005، في الوقت ذاته تزايد الفائض المحقق في الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي في مبادلاته مع دول مجلس التعاون الخليجي من 5.7مليار دولار سنة 1990إلى 19مليار دولار سنة 2000، يعد الاتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول مجلس التعاون الخليجي، كونه ثاني أكبر مستورد للصادرات السلعية الخليجية بعد اليابان بقيمة 11مليار دولار سنة، 1999و هو ما يمثل11.2%من إجمالي الصادرات الخليجية، ثم ارتفعت تلك القيمة لتصل إلى 31.2مليار دولار سنة2005مع المحافظة على نفس المرتبة، أما بالنسبة لواردات دول مجلس التعاون الخليجي، فان نسبة كبيرة منها تأتي من الاتحاد الأوروبي، وقد وصلت سنة 1999الى 25.4 مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة من إجمالي الواردات، وبذلك احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد حافظ على هذه المرتبة سنة 2005بقيمة واردات بلغت 45.5مليار دولار بنسبة17%من إجمالي الواردات، يشير هذا الوضع إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تركز تجارتها مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتقدمة الأخرى، على الرغم من تعدد منافذ التصدير والاستيراد وانفتاح دول أخرى في التعامل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعكس ضيق التوزيع الجغرافي لصادرات واردات تلك الدول و تركزها الشديد مع دول محدودة متقدمة، ولاشك أن هذا الوضع يشكل تحديا لدول مجلس التعاون الخليجي، كونه يجسد التبعية التجارية ويجعل تلك الدول عرضة للضغوطات والشروط التي تمليها الدول المتقدمة من جهة، ويقلل فرص توسيع الحصة السوقية نتيجة اتجاه الدول المتقدمة نحو توطيد علاقاتها التجارية وتوسيعها على حساب دول أخرى، فقد تضررت الكثير من الدول العربية والخليجية خاصة بعد توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي ودخول منافسين جدد.[1]

[1] سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 13-14.

2. تحديات المنظمة العالمية للتجارة: لقد كانت دولة الكويت السباقة الأولى في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية(GATT) من بين دول مجلس التعاون، وهذا مباشرة بعد استقلالها سنة 1963، كما انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)في سنة 1995م، ولحقت دولة البحرين في نفس السنة، ومع تسارع الأحداث في مجال التجارة الدولية انضمت باقي دول مجلس التعاون إلى المنظمة العالمية للتجارة، فحصلت كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة على العضوية في سنة 1996، ثم سلطنة عمان في2000/10/10، لتصبح بذلك رسميا العضو رقم 139، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فكانت آخر الأعضاء، وكان ذلك سنة2005، كما أن من أهم الشروط لقبول الدول عضوا هو التزام الدول بتحديد سقوف التعريفات الجمركية تمهيدا إلى إزالتها وعدم تجاوز هذه السقوف إلا من خلال مفاوضات مع الشركاء التجاريين اللذين قد يتضررون، وقد حددت منظمة التجارة العالمية سقوف التعريفات الجمركية لدول مجلس التعاون في الجداول الملحقة باتفاقات انضمام كل منها.[1]

كذلك هناك تحديات أخرى والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:[2]

- ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، خاصة من قبل الدول المتقدمة كالدول الأوروبية التي تمارس دعما هائلا لقطاعها الزراعي، وباعتبار أن دول مجلس التعاون دول مستوردة للغذاء ولديها عجز في الاكتفاء الذاتي ولأغلب المواد الغذائية.
- زيادة المنافسة بين دول مجلس التعاون والدول الصناعية في بعض المجالات كالخدمات والصناعات المتقدمة.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان الجوانب القانونية الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، ط1، المجلد 3، يومي 9-11 ماي 2004، ص 1202.

[2] جمال بالخياط عباس بلفاطمي، تحديات الاندماج الخليجي، مجلة اقتصاديات شما إفريقيا، العدد 5، جامعة باتنة، 2013، ص 52-53.

- الارتفاع في تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية من ارتفاع تكلفة استيراد التقنية والإتاوات التي ستترتب عليها لصالح حق الملكية الفكرية عند استخدامها.
- المعاملة الوطنية ومعاملة الدول الأكثر رعاية ستخلق جوا حرا من المنافسة بين المنتجات المحلية ومثيلاتها المستورة.
- تضرر قطاع صادرات الملابس الجاهزة نتيجة إلغاء نظام الحصص المطبق من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومن المعروف إن دول مجلس التعاون تحصل على حصص معينة لتصدير المنسوجات والملابس الجاهزة، وبإلغاء هذه الحصص فان المصانع العاملة في هذا القطاع في دول مجلس التعاون ستتضرر نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الدول المنتجة الأخرى لهذه الصناعة.
- عدم اشتمال مفاوضات الغات على مادة النفط ومشتقاته، إذ لا يخضع لأي تخفيض في التعريفة الجمركية أو إزالة للقيود غير التعريفية في حالة وجود مثل هذه القيود

3. العلاقات الاقتصادية الخليجية . الأمريكية:

إن ارتباط دول مجلس التعاون بالولايات المتحدة الأمريكية يجعلها عرض للانعكاسات الأحداث التي تصيب الاقتصاد الأمريكي، وما حدث في أعقاب 11سبتمبر 2001خير دليل على ذلك، فسبب تلك الأحداث وما أصاب الاقتصاد الأمريكي من ركود، تراجعت الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون من96845مليون دولار عام 2000إلى 80544مليون دولار عام 2002، وكان ذلك بسبب تراجع برميل النفط من 27.6دولار إلى 24.3دولار بين عامي 2000و 2002من جهة، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، من جهة أخرى تأثرت التبادلات التجارية لدول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة بسبب حركة الطيران التجاري، وحالة الارتباك التي سادت حركة الخطوط الملاحية والنقل الجوي والبري والبحري في جميع أنحاء العالم.[1]

[1] سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 14-15.

بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التامين على الصفقات التجارية والتعقيدات الجمركية وهو ما ترك أثرها الواضح على تدفق حركة السلع من والى أسواق الخليج عموما وبين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، حيث تراجعت صادرات دول مجلس التعاون للولايات المتحدة من 16.7مليار دولار عام 2000إلى 13.5مليار دولار عام20019.4مليار دولار إلى 9.2مليار دولار خلال نفس الفترة، 7.2إلى 3.6مليار دولار، وبخصوص الاستثمارات الخليجية في أوربا والولايات المتحدة فقد بلغت الخسائر الأولية التي تعرضت لها حوالي 40مليار دولار بسبب تراجع الأسهم الأمريكية بنسبة 15.4 %في المتوسط، وتراجع الأسهم الأوربية بنسبة 7%في المتوسط بعد تلك الأحداث.

خلاصة الفصل

توصلنا في هذا الفصل إلى أن:

- مجلس التعاون الخليجي العربي تم تأسيسه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية،
- مجلس التعاون الخليجي العربي منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية حسب الأهداف المحددة في النظام الأساسي له.
- تشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والصحة والتعليم والبيئة والإعلام والشؤون التشريعية .
- الدول الأعضاء في المجلس ستة هي الامارات العربية المتحدة، والحرين، قطر، السعودية، سلطنة عمان، الكويت .
- هناك احتمال انضمام أعضاء جدد لمجلس التعاون الخليجي .
- تبني مجلس التعاون الخليجي فكرة الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.
- هناك تحديات كبيرة أمام المجلس إلا انه سيحاول قادة دول المجلس معالجتها بحكمة ونجاح من اجل استكمال عملية التكامل.

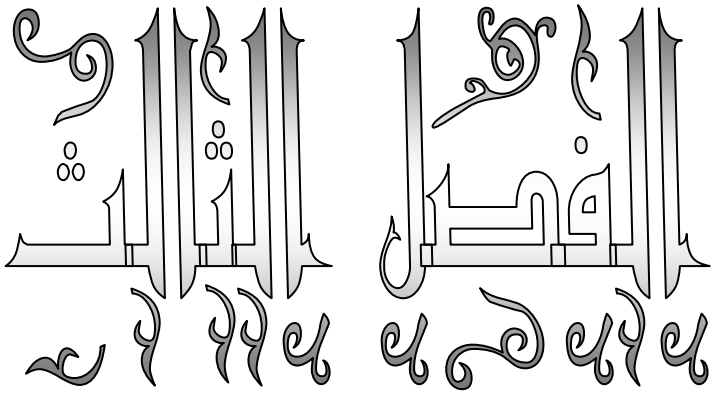

دراسة حالة مجلس

التعاون الخليجي

تمهيد:

رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في عام1981، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام 2003 والسوق المشتركة في عام 2007 حيث أنها حققت انجازات معتبرة في مسيرة تكاملها مقارنة بالتكتلات العربية الأخرى بدليل أنها مازالت مستمرة حتى الآن وتواصل مواجهة التحديات التي تعترضها عن طريق معالجتها بحكمة ونجاح لاستكمال عملية التكامل الجارية.

سنتناول في هذا الفصل بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية لعام 2014- 2015.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمثل العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واحدة من السمات والمبادئ الأساسية التي استهدفها قيام مجلس التعاون، ولذلك فإن سعي دول المجلس لتحقيق التكامل فيما بينها في هذا الإطار لا يتوقف، ولكن الأمر مع ذلك يحتاج إلى مراجعة من آن إلى آخر لمعرفة الصورة على حقيقتها، وتعد مسألة مراجعة التجارة البينية لدول مجلس التعاون ضرورة بالنظر إلى واقعها ومحاولة استشراف آفاق تطورها فمن غير المقبول أن تتراجع التجارة البينية لدول المجلس، في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها من باقي دول العالم، وكما أن اقتصاديات دول مجلس التعاون تنافسية لم تحقق هدفها التكاملي ولذلك فإن المواجهة تتطلب توحيد السياسات التجارية الخارجية.

المطلب الأول: الإحصاءات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي

يقدم هذا المطلب بعض المؤشرات الخاصة بالسكان كعدد السكان والمساحة والكثافة السكانية للدول خلال سلسلة زمنية 2011 – 2014 م، حيث تستخدم هذه الإحصاءات في وضع وتفعيل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المجالات في دول مجلس التعاون.

الجدول(01):مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المساحة الإجمالية	2.410.740 كم²
عدد السكان	50.325.495 مليون نسمة
الناتج المجلي الإجمالي	1.64 تريليون دولار
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	32.491 دولار أمريكي
إجمالي التجارة الخارجية	1.336.7مليار دولار أمريكي
الصادرات	860.7 مليار دولار أمريكي
الواردات	476.0 مليار دولار أمريكي
احتياطي النفط	496.3 مليار برميل
احتياطي الغاز	41.937 مليار م³

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مؤشرات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2014.

الفرع الأول: السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

سجل السكان في دول مجلس التعاون زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من حوالي 45 مليون نسمة في عام 2010 م إلى حوالي 50 مليون نسمة في عام 2014 بزيادة مقدارها13.1 %ويعيش سكان دول المجلس على مساحة قدرها حوالي 2.4 مليون كيلو متر مربع، بواقع كثافة سكانية تقدر 21 نسمة/ كم² في عام 2014 م، فيما كانت في عام 2013 م حوالي 20نسمة/كم²، كما يوضحه الجدولين التالين:

جدول(02):السكان(نسمة/كم) في دول مجلس التعاون الخليجي 2011 – 2014

country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**50.325.495**	**48.818.778**	**47.393.264**	**45.962.352**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	8.264.070	8.264.070	8.264.070	8.264.070	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	1.314.562	1.253.191	1.208.964	1.195.020	مملكة البحرين
K.S.A	30.770.375	29.994.272	29.195.895	28.376.355	المملكة العربية السعودية
Oman	3.992.893	3.855.206	3.623.001	3.295.298	سلطنة عمان
Qatar	2.216.180	2.003.700	1.832.903	1.732.717	دولة قطر
Kuwait	3.767.415	3.448.139	3.268.431	3.098.892	دولة الكويت

*بيانـــات 2010 المصـــدر: المركـــز الإحصـــائي لـــدول المجلـــس لـــدول الخلـــيج العربيـــة2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

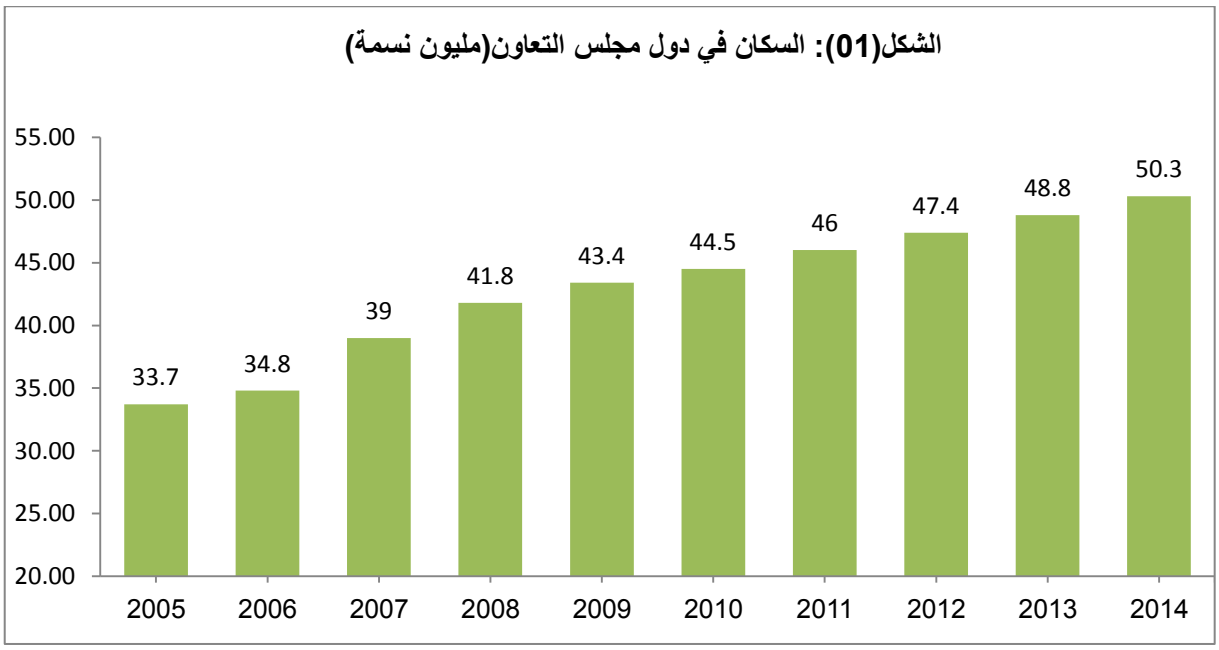

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

جدول(03):الكثافة السكانية (نسمة/كم²) لدول مجلس التعاون الخليجي 2013 – 2014

Country	2014	2013	الدولة
Total of GCC	**21**	**20**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	116	116	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	1.705	1.628	مملكة البحرين
K.S.A	15	15	المملكة العربية السعودية
Oman	13	12	سلطنة عمان
Qatar	191	172	دولة قطر
Kuwait	211	194	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15. *بيانات العام 2010

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

الفرع الثاني: المساحة في دول مجلس التعاون الخليجي

بشكل عام يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي صغيرة الحجم من حيث المساحات باستثناء المملكة العربية السعودية ويتضح ذلك من خلال الدول الآتي

جدول(04): مساحة (كم²) دول مجلس التعاون الخليجي 2013 – 2014

Country	2014	2013	الدولة
Total of GCC	**2.410.740**	**2.410.739**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	71.024	71.024	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	717	770	مملكة البحرين
K.S.A	2.000.000	2.000.000	المملكة العربية السعودية
Oman	309.500	309.500	سلطنة عمان
Qatar	11.627	11.627	دولة قطر
Kuwait	17.818	17.818	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

ويتضح من خلال الجدول السابق بأنه مساحة المملكة العربية السعودية تشكل ما مقداره 83.5% من مجموع مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، وبالمقابل فان مساحة البحرين تمثل ما مقداره 0.03% من مجموع مساحة دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

إن الطاقة تعتبر من القضايا الحساسة في اقتصاديات العالم الحديث، حيث يتم الاعتماد عليها في كل المجالات نظرا لما تقدمه من مزايا للبشرية نتيجة استغلالها من الجميع دون تمييز، عليه يتم رسم سياسات طاقوية في مختلف دول العالم سواء كانت المنتجة للطاقة أو المستهلك لها، ونتيجة لهذا الاهتمام العالمي فإن الطاقة تأخذ أهمية ابعد بكثير من إمكانياتهاو اقتصادياتها المباشرة ويلقى مستقبلها و تطوير مصادرها أهمية متزايدة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر من أكثر البلدان إنتاجا للغاز والبترول.

الفرع الأول: النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

يمثل النفط الخام عصب اقتصاديات دول مجلس التعاون، وهو المصدر الأول للدخل في جميع الدول الأعضاء، وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام في دول المجلس في عام 2014 م حوالي 17.2 مليون برميل يومياً، مقابل 14.8 مليون برميل يوميا في عام 2010 م[1]، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.http//www.gccsg.org/statistics.index.php .

جدول(05): إنتاج النفط (ألف برميل يوميا) في دول مجلس التعاون الخليجي

Country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**17.229**	17.220	**17.219**	**16.383**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	2.794	2.797	2.653	2.564	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahreïn	202	198	173	191	مملكة البحرين
K.S.A	9.713	9.637	9.763	9.311	المملكة العربية السعودية
O man	944	942	919	885	سلطنة عمان
Qatar	709	724	733	733	دولة قطر
Kuwait	2.867	2.922	2.978	2.699	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

حقق إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو قدره 16.2% بين عامي 2010 م و 2014 م، لقد أدت الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره إلى زيادة أهميته في اقتصاديات دول مجلس التعاون، ورغم التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في دول المجلس، إلا أن مساهمة النفط والغاز ما زالت تمثل حوالي 41.7% من الناتج المحلي في عام2014 م.

ولقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط والغاز بمقدار النصف تقريبا في 2016 حيث هبط من 4.2% في 2015 إلى 2.4% في 2016[1].

[1] نيفين حسين، سياسات التنمية القائمة على تنويع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الربع الرابع لعام 2017، ص 6.

الفرع الثاني: الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ إنتاج دول المجلس من الغاز الطبيعي المسال 37.852 مليار متر مكعب خلال العام 2014 م، وتمتلك دول مجلس التعاون ما نسبته % 20.8 من احتياطي الغاز العالمي، وتأتي بالمرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا باحتياطي من الغاز قدره 41.9 تريليون متر مكعب، الجدول رقم(05) يوضح إنتاج كل دولة من دول مجلس التعاون من إنتاج الغاز الطبيعي.

جدول(06): إنتاج الغاز(مليون قدم مكعب يوميا) في دول مجلس التعاون الخليجي

Country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**37.852**	**38.078**	**35.545**	**33.178**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	5.251	5.286	5.242	5.064	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	1.491	1.420	1.333	1.286	مملكة البحرين
K.S.A	9.911	9.684	9.616	8.932	المملكة العربية السعودية
Oman	2.894	2.519	2.648	2.522	سلطنة عمان
Qatar	16.850	17.194	15.204	14.064	دولة قطر
Kuwait	1.455	1.579	1.502	1.310	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

**البيانات تمثل الغاز الطبيعي المسوق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة من الغاز الطبيعي لعام 2014 قد تراجع مقارنة مع العام 2013 حيث بلغ 5.251 مليون قدم مكعب يوميا بعد

أن كان 5.286 مليون قدم³، في حين ارتفع إنتاج كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي 9.911 مليون قدم³، 2.894 مليون قدم³، 1.455مليون قدم³ لعام2014.

عرف إنتاج الغاز الطبيعي في دولة قطر تراجعا طفيفا 16.850 مليون قدم³ لسنة 2014 مقارنة بعام2013 حيث بلغ 17.194 مليون قدم³.

الفرع الثالث: المياه في دول مجلس التعاون الخليجي

تعددت وتنوعت المياه في دول مجلس التعاون الخليجي حيث نجد المياه الجوفية والمقطرة والمياه المحلاة وكذلك المياه العذبة، تنتج دول المجلس حوالي 1.045 مليار جالون من المياه يوميا، وتنتج مملكة البحرين 57 مليار جالون يوميا من المياه الجوفية والمقطرة، أما المملكة العربية السعودية251 مليار جالون من المياه المحلاة من المحطات العامة، و70مليار جالون تشمل إنتاج وتوزيع حوض رمال الشرقية وحوض المسرات في سلطنة عمان،و130 مليار جالون تمثل المياه العذبة فقط في دولة الكويت. انظر الجدول التالي:

جدول(07): إنتاج المياه(مليار جالون) في دول مجلس التعاون الخليجي

Country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**1.045**	**997**	**958**	**904**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	428	412	400	377	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	57	55	53	53	مملكة البحرين
K.S.A	251	232	219	205	المملكة العربية السعودية
Oman	70	65	60	53	سلطنة عمان
Qatar	109	102	96	88	دولة قطر
Kuwait	130	131	130	128	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

المطلب الثالث: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

عملت دول مجلس التعاون على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها، وأعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمركية، وعاملتها معاملة السلع الوطنية وفي العام1983 ، أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة، ثم، اتحادا جمركيًا مطلع العام 2003 وقد تخلل تلك السنوات، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، وعملت على تشجيع المنتجات الوطنية، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعمًا مباشرًا للسوق الخليجية المشتركة، التي بدورها أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول المجلس، وفي الإطار ذاته، تم السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في أي دولة عضو الكويت، ديسمبر1991 ، وكما تم

السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية فيما بين الدول الأعضاء دونما الحاجة. إلى وكيل محلي ويضاف إلى ذلك قرارات هامة أخرى. أسهمت في دعم التجارة البينية مثل القرار الخاص بإنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الدوحة، ديسمبر2002 وقرار إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس الرياض ديسمبر 1993 ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها.

الفرع الأول: التجارة البينية للصادرات غير النفطية

أسهمت السياسات الاقتصادية والتجارية التي أقرها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة في عام 1983م، ثم الاتحاد الجمركي في 2003 م، فالسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 م في تنمية التجارة البينية بين دول المجلس، حيث بلغت قيمة التجارة البينية 94.49مليار دولار لعام 2014 م بينما كانت80.2 مليار دولار في عام 2010 م وبنسبة نمو قدرها % 17.8 وترجع هذه الزيادة في جانب أساسي، إلى ما سبقت الإشارة إليه من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء لإزالة المعوقات أمام التبادل التجاري وتيسير انتقال المنتجات والسلع فيما بينها[1].

[1] لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سبق ذكره،ص46.

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول(08): التجارة البينة للصادرات(مليار دولار أمريكي) لدول مجلس التعاون الخليجي

Country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**49.460**	**49.898**	**40.926**	**32.905**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	18.178	07.565	14.412	9.626	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	5.568	6.560	3.697	3.934	مملكة البحرين
K.S.A	11.999	12.085	11.025	10.254	المملكة العربية السعودية
Oman	8.402	8.359	5.783	4.987	سلطنة عمان
Qatar	3.434	3.413	4.103	2.421	دولة قطر
Kuwait	1.879	1.916	1.907	1.683	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

ومن خلال الجدول السابق تقدر قيمة الصادرات فيما بين دول المجلس في عام 2014 م بحوالي 49.5 مليار دولار مقابل29.3 مليار دولار في عام 2010 م، بزيادة قدرها 20.2 مليار دولار، أي بنسبة زيادة قدرها% 68.9 عن مستواها في عام2010 م.

الفرع الثاني: التجارة البينية للواردات غير النفطية

بالنسبة لواردات دول المجلس فيما بينها، فإنها شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً من 26.1مليار دولار في عام 2010 م إلى 45.0 مليار دولار في عام 2014 م بنسبة زيادة قدرها72.4%، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(09): التجارة البينية للواردات (مليون دولار أمريكي)غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي

Country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**45.025**	**46.387**	**37.107**	**33.642**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	8.276	8.689	7.554	7.576	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	2.469	2.137	1.953	1.418	مملكة البحرين
K.S.A	12.745	12.919	10.349	8.569	المملكة العربية السعودية
Oman	11.517	13.952	9.284	8.580	سلطنة عمان
Qatar	4.832	3.902	4.025	3.844	دولة قطر
Kuwait	5.187	4.788	3.942	3.656	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

الفرع الثالث: حجم التبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي

قفز حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ودول العالم من 911.6 مليار دولار في عام 2010 م إلى 1,336.7 مليار دولار في عام 2014 م، أي بنسبة زيادة قدرها 46.7%الأمر الذي يعكس أهمية دول المجلس في التجارة الدولية، وبالتالي الثقل الذي تمثله اقتصاديات دول المجلس على المستوى العالمي، فلقد بلغت قيمة صادرات دول المجلس إلى العالم الخارجي 589.8 مليار دولار في عام 2010 م، ثم ارتفعت إلى 860.7مليار دولار في عام 2014 م، أي بنسبة نمو بلغت % 45.9 و يمثل النفط العنصر الرئيسي في هذه الصادرات[1]. كما هو موضح في الجدول الآتي:

[1]المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2014، ص 46.

جدول(10): حجم التبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي

Country	2014	2013	2012	2011	الدولة
Total of GCC	**94.485**	**96.285**	**78.033**	**66.547**	**إجمالي مجلس التعاون الخليجي**
U.A.E	26.454	26.254	21.966	17.202	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	8.037	8.697	5.650	5.352	مملكة البحرين
K.S.A	24.744	25.004	21.374	18.823	المملكة العربية السعودية
Oman	19.919	22.311	15.066	13.567	سلطنة عمان
Qatar	8.222	7.315	8.128	6.265	دولة قطر
Kuwait	7.066	6.704	5.849	5.339	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية2018/04/15.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

المبحث الثاني: التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية 2014 – 2015

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياسًا بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي سواءً على مستوى المنطقة أو العالم وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات.

المطلب الأول: مؤشرات أداء التجارة الخارجية في الدول العربية 2015

الفرع الأول: آفاق التجارة العربية لعامي 2017 –2018

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد تجارة السلع والخدمات في الدول العربية نموا بمعدل 5.1 ليصل إلى 2,1353 مليار دولار في عام 2017، ثم بمعدل 2 ليصل إلى 2,2203 مليار دولار في عام2018.
- أما بشان التوقعات المتعلقة بميزان السلع والخدمات للدول العربية فمن المرجح أن يتحول العجز البالغ 66 مليار دولار في عام 2016 إلى فائض 7.5مليار في عام 2017 ليواصل ارتفاعه إلى 23.8 مليار دولار في عام 2018[1].

الفرع الثاني: التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي2010–2014

تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، لأنها تدعم التوسع وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة لسكان المنطقة .

ومن المعروف أن التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال متواضعة نتيجة لضعف التركيبة السلعية الخليجية التي تتسم بتشابه السلع المنتجة في دول مجلس التعاون ووجود معوقات عديدة أخرى وقفت ولازالت في طريق انسياب التجارة أيضا[1].

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لخليجي لدول الخليج العربية، التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية (16دولة)، 2015العدد رقم 07، أغسطس 2017، ص 3 .

زادت صادرات دول مجلس التعاون من حوالي 590 مليارردولار أمريكي في عام 2010م إلى أكثر من 942 مليار دولار أمريكي في عام 2012م، حيث تتمتع أسواق اليابان والمجموعة الأوروبية، بالنصيب الأكبر من هذه الصادرات، أما في مجال الواردات، فما زالت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بثقة المستهلك الخليجي، حيث بلغت واردات دول المجلس 385 مليار دولار أمريكي العام 2014 مقارنة بعام2013 الذي بلغت فيه 474 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(02): مؤشر التجارة الخارجية (مليار دولار امريكي)في دول مجلس التعاون الخليجي

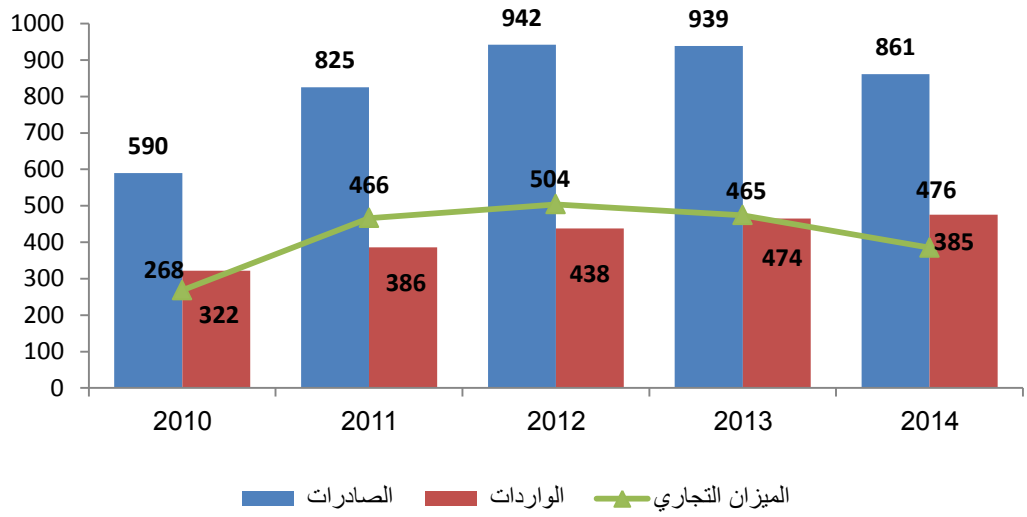

المصدر: المركز الوطني للإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة 2018/04/15، 12:34

http://www.uaestatistics.gov.ae

[1] د. الخريجي، عبد الله علي، محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد 41، 1996م، ص 17.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية مع الدول العربية

تميزت العلاقات الاقتصادية الخليجية مع الدول العربية بنوع من التقارب، فدخلت دول الخليج في اتفاقيات تعزز هذا التوجه.

- ففي سنة 2001 وافق المجلس الوزاري في دورته ال 78 على دخول دول مجلس التعاون بشكل جماعي في مفاوضات مباشرة مع أهم الشركاء التجاريين العرب للوصول للإعفاء المتبادل الكامل لجميع السلع، وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بين دول المجلس والدول العربية.
- في 2004 التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة حرة مع دول المجلس وجمهورية لبنان.
- في 2005 انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بين عامي 2014 – 2015

الفرع الأول: الميزان وحجم التبادل التجاري

على مستوى الأهمية النسبية للتبادل التجاري المشترك: تشير الإحصائيات الرسمية إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية في عام 2015 مقارنة مع العام 2014، حيث شكلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية ما نسبته 5.2 % من إجمالي قيمة التجارة الخليجية في عام 2015، مقابل ما نسبته 4.3% في عام 2014.

على مستوى قيم التبادل التجاري: بلغت قيمة التبادل التجاري لمجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية نحو 47.0 مليار دولار، مسجلة تراجعا بنسبة تصل إلى 10.5% في نهاية العام 2015 مقارنة بمستوى التبادل التجاري في نهاية عام 2014.

على مستوى الميزان التجاري بين الطرفين: في عامي 2014 و2015 استمر الفائض في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية لصالح دول مجلس التعاون،

[1] النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد العاشر، الرياض، 2010م، ص 53.

حيث بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري نحو20.4 مليار دولار للعام 2015 مقارنة ب27.1 مليار دولار في العام 2014.

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري

بلغت قيمة إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية نحو 33.7 مليار دولار في نهاية العام 2015 مقارنة بقيمة 39.8 مليار دولار في العام 2014،أي بنسبة تراجع 15.2%، وشكلت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية ما نسبته 6.9 %من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(03): تطور قيمة اجمالي الصادرات (مليار دولار)لدول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية بين عامي 2014 -2015

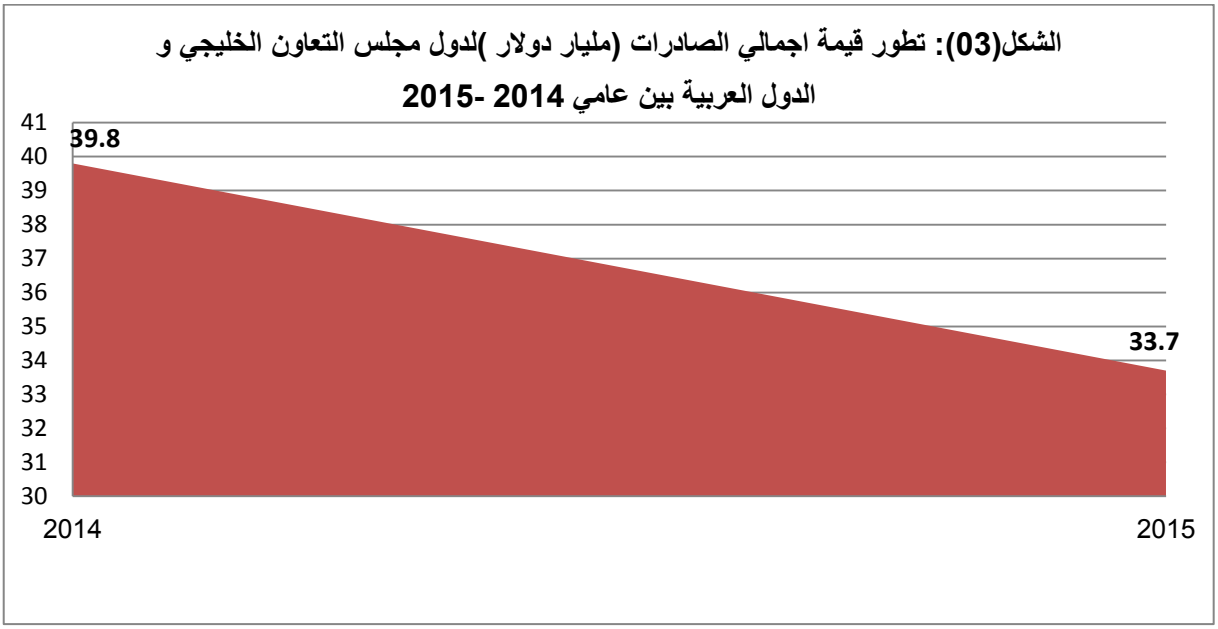

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 12/04/2018.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

كما بلغت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية لعام 2015 ما قيمته 13.3 مليار دولار مقابل 12.7 مليار دولار في العام 2014، مسجلة ارتفاعا يصل إلي ما نسبته 4.5% مقارنة مع العام 2014، وشكلت الواردات لدول المجلس من الدول العربية ما نسبته 3.2% من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015.

الشكل(04): تطور قيمة الواردات السلعية (مليار دولار) لمجلس التعاون الخليجي من الدول العربية بين عامي 2014 - 2015

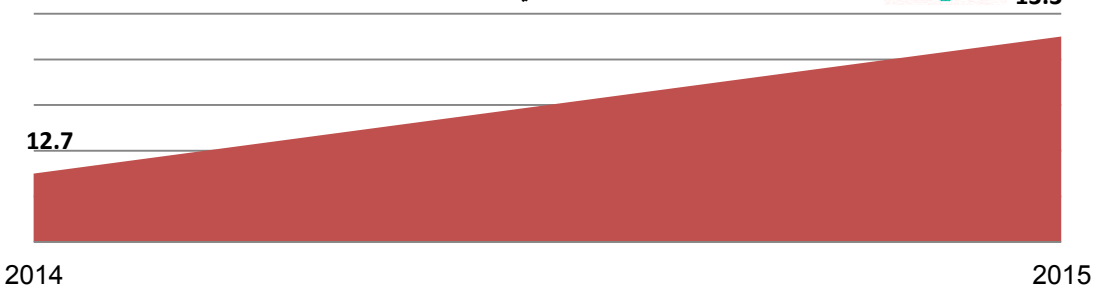

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 12/04/2018.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

الشكل(05):معدل تغير اجمالي الصادرات السلعية مع الشركاء التجاريين العرب مع دول مجلس التعاون الخليجي(%) بين عامي 2014-2015

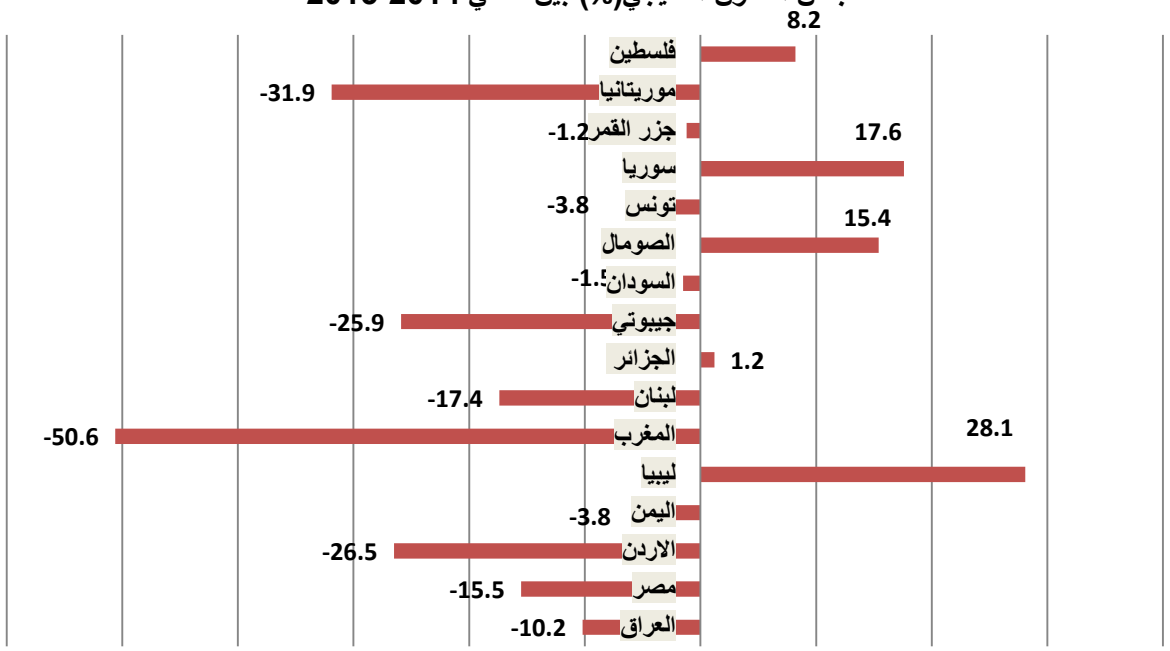

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية فرادى خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2015 فقد ارتفعت معظم الواردات السلعية من معظم الدول العربية من مجلس التعاون، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 7.6% و79.6% في كل من: ليبيا والمغرب وتونس جزر القمر والصومال وفلسطين ولبنان والأردن ومصر.

الشكل(06): معدل تغير الواردات السلعية للشركاء التجاريين العرب مع دول مجلس التعاون الخليجي (%)بين عامي 2014-2015

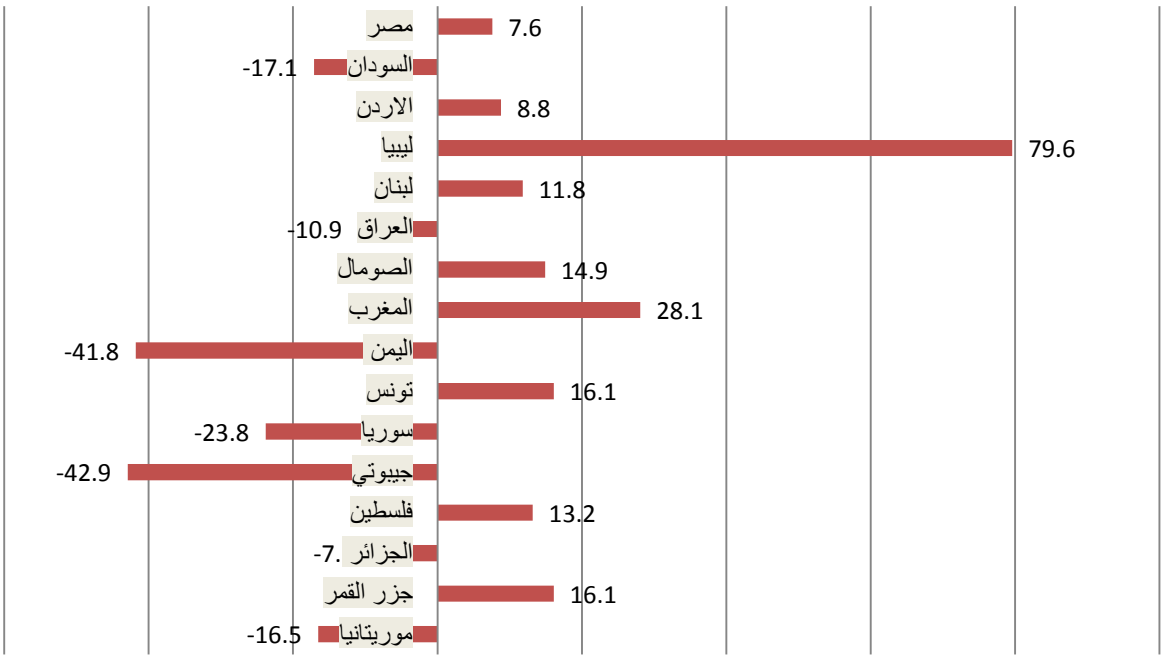

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- بينما سجلت دول مجلس التعاون الخليجي تراجع في وارداتها السلعية من الدول العربية في كل: جيبوتي واليمن وسوريا والسودان وموريتانيا والعراق والجزائر فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 7.1 %و42.9% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014.

الفرع الثالث: الهيكل النوعي للصادرات السلعية

ومن جانب أخر بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي إلي الدول العربية ما يقارب 14.3 مليار دولار في العام 2015 مقارنة ب 14.7 مليار دولار للعام 2014، مسجلة انخفاضا ملحوظا وصل إلي 3.1%.

الشكل(07): اجمالي الصادرات السلعية (مليار دولار) لدول مجلس التعاون الخليجي الى الدول العربية بين عامي 2014 -2015

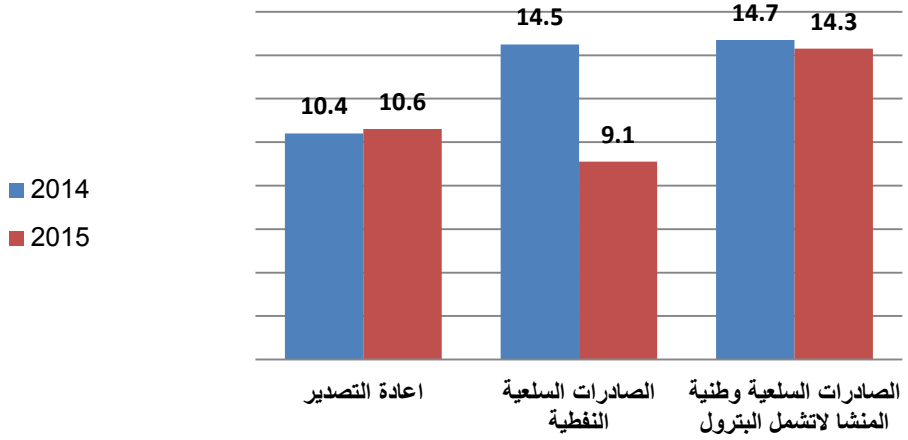

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن خلال الشكل نلاحظ انه بلغت قيمة الصادرات السلعية النفطية الوطنية إلي الدول العربية من دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 9.1 مليار دولار في العام 2015 بانخفاض ما نسبته 37.4% مقارنة مع العام 2014.

كما نلاحظ أيضا أن قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلي الدول العربية نحو 10.4 مليار دولار في العام 2015، مقارنة ب 10.6مليار دولار لعام 2014 وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 1.8 %.

الفرع الرابع: الهيكل السلعي للصادرات والواردات

تركز 29.7% من الإجمالي العام لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلي الدول العربية في العام 2015 على الوقود والزيوت المعدنية، وبما قيمته 10 مليار دولار، بينما شكلت صادرات مشغولات الذهب والألماس قرابة 11.9% من الإجمالي العام للصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية في العام 2015.

و(قرابة ثلث) الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية في العام 2015 تمثلت في مشغولات الذهب والألماس.

فيما بلغت واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الفواكه والخضروات من الدول العربية نحو 1.5 مليار دولار، أي بما نسبته 11.4 % خلال العام 2015، بينما شكلت واردات

مجلس الخليجي من الدول العربية من الحيوانات الحية نحو 1.3 مليار دولار بما نسبته 9.7%، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(08):التركيب السلعي لإجمالي صادرات /واردات دول مجلس التعاون الخليجي عام 2015

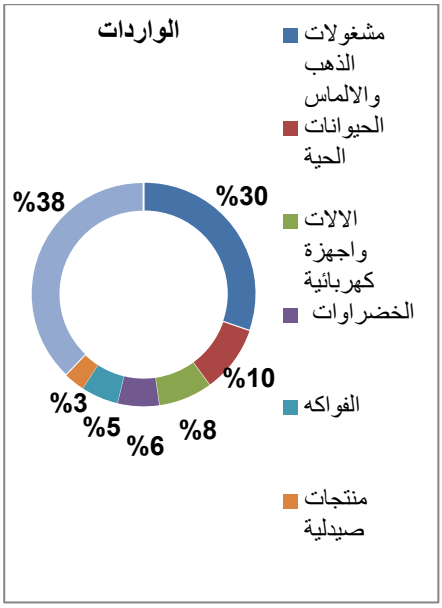

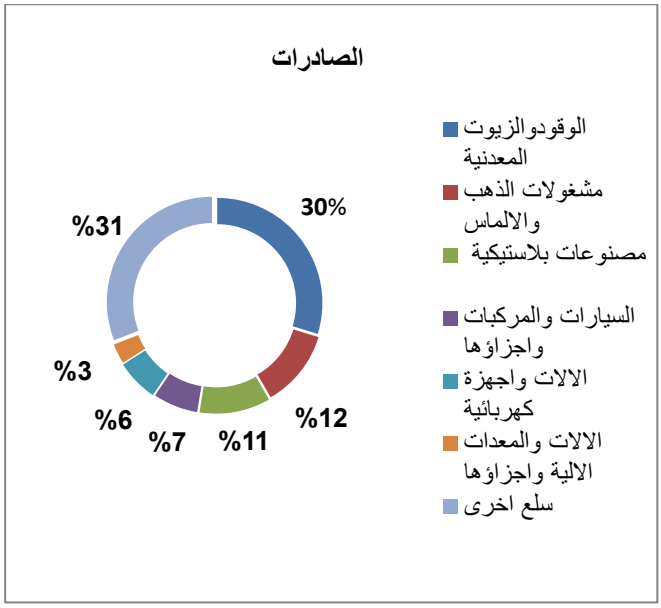

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 12/04/2018

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

الفرع الخامس: دول المجلس والتبادل التجاري مع الدول العربية

سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان التجاري فائضا تجاريا مع الدول العربية في العام 2015، وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة سجلت أعلى فائض تجاري مع الدول العربية بلغ 9.2 مليار دولار وبنسبة 45.1% من إجمالي الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية، في المقابل شهدت دولة قطر اقل فائض بنحو 0.8 مليار دولار في العام 2015.

الشكل(10): الميزان وحجم التبادل التجاري(مليار دولار) لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية2015

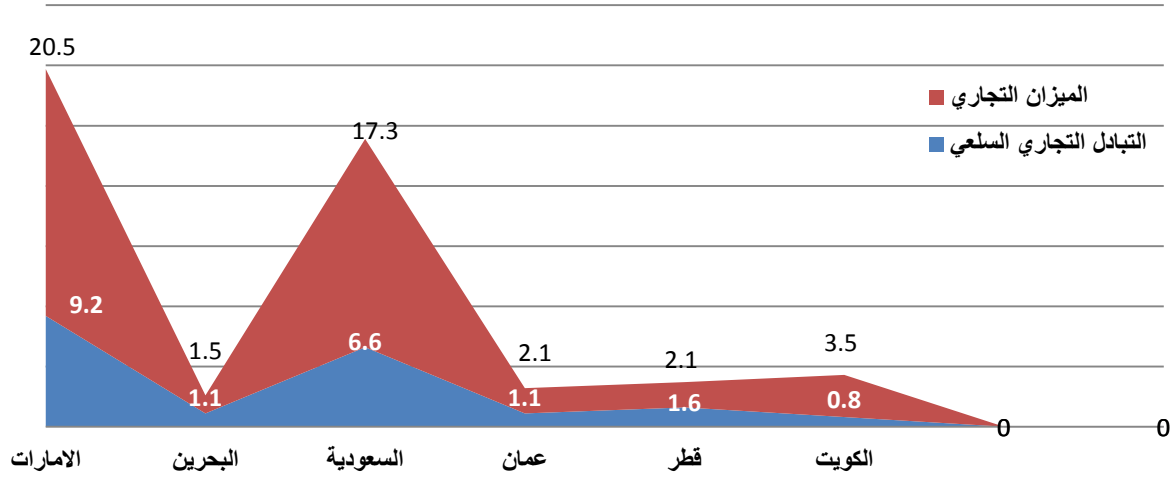

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من خلال الشكل نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في العام 2015، بقيمة 20.5مليار دولار، وبنسبة 43.6 % من إجمالي حجم التبادل الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية .

في حين بلغ حجم التبادل التجاري لأربع دول من مجلس التعاون الخليجي نسبة 19.6% متمثلة في كلا من قطر–عمان–الكويت –البحرين مع الدول العربية في العام 2015.

الشكل(11):قيمة اجمالي الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية 2015

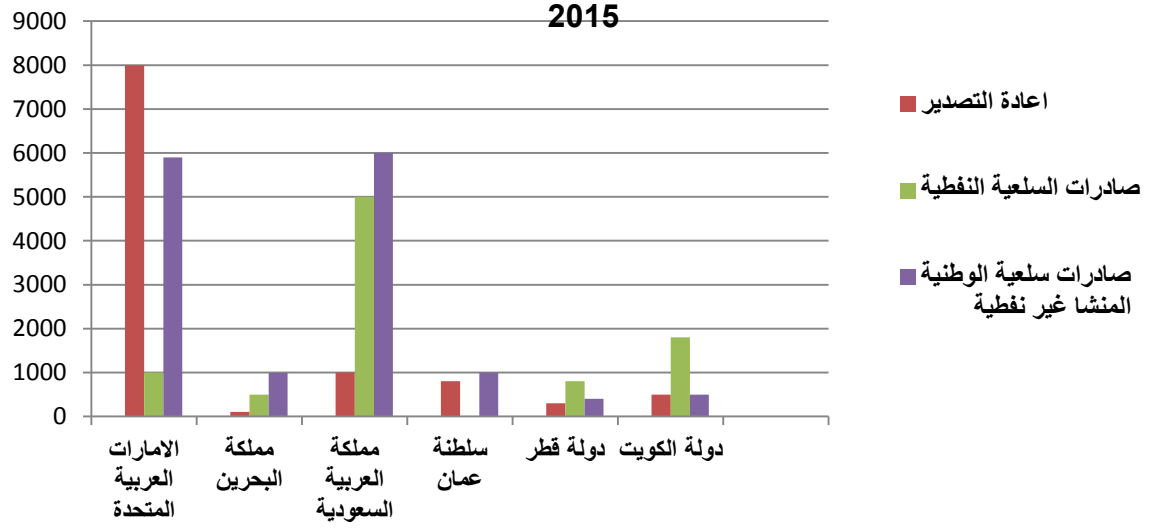

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من خلال الشكل رقم(11) نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تعتبر الشريك التجاري الأكبر والاهم للدول العربية من بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ حجم الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية بينهما 6 مليار دولار في العام 2015 سجلت ما نسبته 42.1% من إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية في العام 2015، بينما سجلت 54.1% من إجمالي الصادرات السلعية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية في العام 2015.

- دولة الإمارات العربية المتحدة هي الشريك الثاني بحصة تصل لقرابة أكثر من ثلث الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول لمجلس التعاون، حيث شكلت ما نسبته 40.1% من الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي والى الدول العربية في العام 2015.
- تعتبر سلطنة عمان الدولة النفطية الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تصدر سلع نفطية للدول العربية خلال العام 2015.

- 73.8% نسبة الصادرات السلعية النفطية من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية في العام 2015.
- 76.7% حصة صادرات دولة الامارات العربية المتحدة من البضائع المعاد تصديرها إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات المعادة إلى مجلس التعاون الخليجي للدول العربية في العام2015.
- 85% نسبة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية في العام 2015 تتجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (42.5%) والمملكة العربية السعودية (40.3%)، بينما ما نسبته 17.2% تذهب إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

خلاصة الفصل

توصلنا في هذا الفصل إلى أن:

- اعتماد دول الخليج على النفط فهو يشكل جزء كبير من إيراداتها.
- أسهمت السوق الخليجية المشتركة في زيادة التجارة البينية لدول المجلس.
- تراجع إنتاج النفط والغاز في دول مجلس التعاون خاصة السعودية وقطر.
- ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

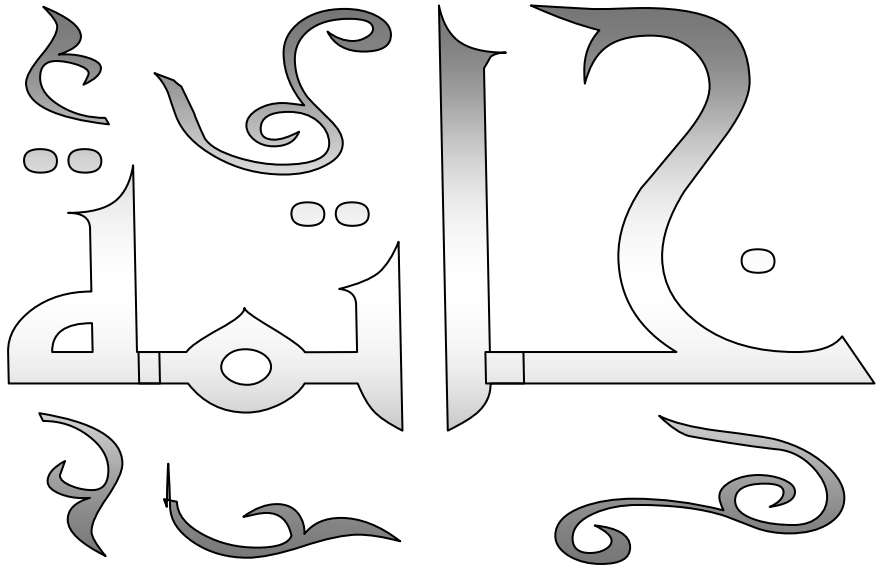
الخاتمة

خاتمة

عند اختيارنا دراسة موضوع تقييم تجربة التكامل في التجمعات الإقليمية العربية (دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي)، كان هدفنا هو معرفة درجة التكامل التي توصل إليها مجلس التعاون الخليجي، والى أي مدى كانت هذه التجربة ناجحة.

إن التكامل وسيلة أساسية مؤهلة للتنافس والاندماج بصورة ايجابية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وهو وسيلة تهدف لتحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف لما يحققه هذا التكامل من مزايا اقتصادية تساهم في بعث النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

أصبح التكامل والتعاون الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، وعبر مسار تاريخ طويل أدركت الدول العربية أهميته، فكان إنشاء المنظمات القومية للتكامل الاقتصادي العربي، وكذلك تجارب الدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي .

نتائج الدراسة

بعد دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وضمن مختلف فصوله وأجزائه، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية في ظل العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

2. إن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه.ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من السمات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فهي تتشابه تشابها كاملا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادي ونظمها الاجتماعية والسياسية، فالنفط يشكل النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها.

3. كان الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي في البداية امني بسبب الظروف التي مرت بها منطقة الخليج ،الحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق للكويت، وتوجت بالغزو الأميركي للعراق.

4. إن تكتل مجلس التعاون الخليجي حقق من الانجازات ما لم تكن لتحققه هذه الدول فرادى وقد برز هذا جليا من خلال العديد من المشاريع في مجالات كثيرة .

5. بالرغم من الانجازات الايجابية التي حققها المجلس حقبة الثمانينات خاصة ونجاحه في تلك الشبكة الواسعة من الروابط في مجالات العمل المشترك، فان ما تحقق منها عمليا كان يقل بكثير عن المأمول، فهناك العديد من السلبيات والتحديات لايزال يواجهها لعل من أبرزها روح التنافس بين دول المجلس بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية.

6. بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل مجلس التعاون الخليجي في سعيه للتكامل إلا أن مساره لم يصبه الجمود.

اختبار الفرضيات

5. **الفرضية الأولى:** التكامل الاقتصادي العربي يمكن أن يرتقي إلى الأفضل كما يمكن تحقيق تجارب ناجحة ومن بينهم تجربة التعاون الخليجي العربي.

هذه الفرضية صحيحة فمن بين هذه التجارب العربية الناجحة تجربة مجلس التعاون الخليجي التي ساعدت على النهوض ببلدان منطقة الخليج العربية. و السعي إلى إنجاح منطقة التجارة العربية الكبرى التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثر.

6. **الفرضية الثانية:** تبين تجربة دول التعاون الخليجي انه كلما توفرت عوامل سياسية ،اقتصادية، ثقافية واجتماعية وتدعمت بإرادة سياسية كلما عزز ذلك إمكانية تحقيق تجربة تكاملية ناجحة.

7. **الفرضية الثالثة:** كلما واجهت الدول الخليجية تحديات مشتركة في الشؤون الاقتصادية والأمنية كلما ساعدها في تعزيز المسار التكاملي.

هذه الفرضية غير صحيحة فان دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات كبيرة في الخلاف السياسي السائد في المنطقة.

8. **الفرضية الرابعة:** رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة.

هذه الفرضية صحيحة فدول مجلس التعاون الخليجي تمكنت من تحقيق منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق خليجية مشتركة.

التوصيات

1. ضرورة التعجيل بالخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشركة.

2. ضرورة استكمال الدول العربية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها والتي تهدف في الأساس إلى تهيئة المناخ الملائم أمام المستثمرات.

3. سرعة اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء سوق عربية موحدة وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربي.

4. عدم الاعتماد الكلي لدول الخليج على الثروة النفطية والمهددة بالزوال، ومحاولة تنويع صادراتها.

5. التسوية السلمية للمنازعات الحدودية القائمة بين دوله الأعضاء عن طريق المجلس المختلفة لكي لا يعيق ذلك عملية التكامل.

6. تحديد الالتزامات التي يتوجب على كل دولة من الدول الأعضاء الوفاء بها.

7. إخضاع الحصص في القرارات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية لمعادلة حسابية جديدة.

آفاق البحث

بعد تطرقنا لموضوع التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي، لاحظنا وجود جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لكي تكون مواضيع دراسة وتحليل في المستقبل وهي:

–الى أي مدى يمكن لدول الخليج العربي أن تحقق الوحدة النقدية بالنظر للخصائص المشتركة لهذه الدول.

– ماهي حدود نجاح تجربة دول الخليج العربي في ظل عدم الاستقرار السياسي والامني السائد في المنطقة.

- ماهي الاتجاهات التكاملية المستقبلية لدول المشرق الاوسط بمجلها ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1- إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

2- أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

3- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2002.

4- التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا- تقديرات البنك الدولي، الطبعة العربية، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2004.

5- د. الخريجي ، عبد الله علي ، محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد 41 ، 1996م .

6- الدكتور فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004.

7- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

8- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

9- صفوت عبد السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل لدول التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

10- صلاح الدين حسين السيد، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة السوق العربية، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة، 2003.

11- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ،نظريات و سياسات ، ط4، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2015 .

12- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
13- كامل البكري ، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، بيروت ،1988 .
14- كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لاقي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، الطبعة الأولى.
15- المجذوب محمد، التنظيم الدولي ، نظرية المنظمات العالمية والمتخصصة، ط 8، دار الحلبي الحقوقية، 2006.
16- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
17- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
18- هشام صاغور، دور النخبة السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية الواقع والرهانات، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
19- يوسف حلياوي، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي "المستقبل العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 98، د.ت.ن، 1987.

المذكرات

1- بالحبيب ليلى، وشيبة مفيدة، التكامل الاقتصادي وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012/2011.
2- خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عيلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2002.
3- خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية تجارب وتحريات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/1011.

4- دقيش بوبكر، التكامل الاقتصادي، آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2012/2011.
5- دقيش ليلى شيبة مفيدة، التكامل الاقتصادي آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2012/2011.
6- محسن لأفي الشمري، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012.
7- مقدم عبيدات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، جوان 2002 .

الملتقيات و المحاضرات

8- بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي يومي 26-27 فيفري 2012.
9- خالد سعد زغلول حلمي، منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان الجوانب القانونية الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، ط1، المجلد 3، يومي 9-11 ماي 2004.
10- رحماني موسى، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8-9 ماي 2004.
11- رشيد بوكساني و احمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004 .

12- زايد مراد، التكامل الاقتصادي العربي – العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012.

المجلات والجرائد

13- جمال بالخياط عباس بلفاطمي، تحديات الاندماج الخليجي، مجلة اقتصاديات شما إفريقيا، العدد 5، جامعة باتنة، 2013.

14- عبد الرزاق فارس الفارس، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2004.

15- النشرة الاقتصادية ،الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد العاشر، الرياض ، 2010م .

الملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي دافع أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأصبح في الوقت الراهن من أهم مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار.

في هذا الإطار تبين هذه الدراسة مدى مساهمة نهج التعاون الاقتصادي الخليجي في تعزيز مسار التكامل الإقليمي لدول الخليج العربية.

رغم وجود كثير من العوائق فإن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب العربية الفتية والناجحة بالمقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ الاتحاد على وجوده منذ تأسيسه، وطبق المعايير الاقتصادية ذاتها التي طبقها نظيره الاتحاد الأوروبي، في تنفيذه وحدته التكاملية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

Abstract :

Economic integration is an essential driver of economic development and is now one of the most important requirements of the ever-growing international economic environment.

In this context, the study shows the contribution of the GCC economic approach towards enhancing the regional integration of the Gulf States.

Despite the existence of many obstacles, the experience of the GCC countries from the experiences of young and successful Arab compared to the experiences of the previous Arab countries, the Union has maintained its existence since its inception, and applied the same economic standards applied by the European Union in the implementation of its integration unit.

Keywords: Economic Integration, European Union, Gulf Cooperation Council.